اتجاهات الصحفيين الليبيين بالصحافة الرقمية وعلاقتها بتعزيز المصالحة الوطنية دراسة ميدانية

أ. فاطمة علي أرفيدة المقصبي
باحثة في الهيئة الليبية للبحث العلمي..ليبيا

إيميل: fatmaaliii1968@gmail.com

Trends of Libyan journalists in digital journalism and its relationship to promoting national reconciliation: A field study

Fatima Ali Arfida Al-Maqsabi

Researcher at the Libyan Authority for Scientific Research, Libya

تاريخ الاستلام: 20-12-2025، تاريخ القبول: 5-1-2026، تاريخ النشر: 7-1-2026.

الملخص:

يتمحور هذا البحث عن مستوى اتجاهات الصحفيين الليبيين بالصحافة الرقمية لتعزيز المصالحة الوطنية، حيث هدفت هذه الدراسة للتعرف على درجة العلاقة بين القائمين بالاتصال بالصحافة الرقمية وتعزيز المصالحة الوطنية وبث روح الحوار والتسامح والحياد والموضوعية في معالجة القضايا الوطنية وبناء الثقة بين مكونات المجتمع الليبي، وينتمي هذا البحث للبحوث الوصفية فيما يخص الدراسات المسحية على وجه الخصوص دراسة القائمين بالاتصال، وتم اختيار عينة في الصحف الرقمية الفاعلة بالدولة الليبية، واعتمدت في تطبيق البحث أداة الاستبانة كأداة للقياس والتي طُبِقت على (118) مفردة من القائمين بالاتصال، أهم نتائج البحث أوضحت أن أهم الاتجاهات الوظيفية للقائمين بالاتصال هي تقديم قراءات موضوعية للأحداث والالتزام بالدقة والتوازن والحياد في معالجة القضايا الوطنية، بينت النتائج أن المبادئ الأخلاقية والمهنية للقائمين بالاتصال في الصحافة الرقمية لتعزيز المصالحة الوطنية هي المسؤولية الاجتماعية بنشر ثقافة التسامح والحوار البنّاء واستخدام التقنيات الرقمية للتفاعل مع ردود فعل الجمهور.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات ، الصحفيين الليبيين، الصحافة الرقمية ،المصالحة الوطنية

Abstract:

This research focuses on the level of Libyan journalists' attitudes towards digital journalism in promoting national reconciliation. The study aimed to identify the degree of relationship between those involved in digital journalism and the promotion of national reconciliation, fostering a spirit of dialogue, tolerance, neutrality, and objectivity in addressing national issues, and building trust among the components of Libyan society. This research falls under the category of descriptive research, specifically focusing on Christian studies and the study of those involved in communication. A sample of active digital newspapers in Libya was selected, and the researcher used a questionnaire as the measurement tool, which was distributed to (118) individuals involved in communication. The most important findings of the research indicated that the most important functional attitudes of those involved in

communication are providing objective readings of events and adhering to accuracy, balance, and neutrality in addressing national issues. The results also showed that the ethical and professional principles of those involved in digital journalism in promoting national reconciliation are social responsibility through spreading a culture of tolerance and constructive dialogue, and using digital technologies to interact with public feedback.

Keywords: Trends, Libyan journalists, digital journalism, national reconciliation

الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة:

شهدت وسائل الإعلام في ليبيا خلال العقد الأخير تحولات جوهرية نتيجة الانتشار السريع للتقنيات الرقمية وتطور منصّات التواصل الاجتماعي، الأمر الذي أسهم في إعادة تشكيل بيئة العمل الصحفي وممارساته المهنية، فقد أصبحت الصحافة الرقمية إحدى الأدوات الأكثر تأثيراً في تشكيل الرأي العام وصياغة الخطاب الوطني، وتوجيه النقاشات المجتمعية، لاسيما في سياق الظروف السياسية والاجتماعية التي تعيشها ليبيا منذ عام 2011، وفي ظل هذا الواقع برزت أهمية فهم اتجاهات الصحفيين الليبيين نحو العمل الصحفي الرقمي ودور هذه الاتجاهات في تعزيز المصالحة الوطنية باعتبار الصحفيين الفاعل الرئيس في إنتاج وتوجيه المحتوى الإعلامي.

لقد أظهرت الأدبيات الإعلامية أن تبني الصحفيين للتقنيات الرقمية يرتبط بدرجة كبيرة بمدى وعيهم بدورها في دعم قيم التماسك الاجتماعي ونشر ثقافة الحوار (يوسف العساف: 2018: 225). كما تشير الدراسات إلى أن الإعلام الرقمي قادر على لعب دور محوري في إدارة الصراع، ونزع فتيل الأزمات، وتوجيه الرأي العام نحو الخطاب الوحدوي عبر آليات التواصل المفتوح واتساع نطاق المشاركة الشعبية (محمد الحجازي: 2017: 144)، وفي السياق الليبي تكتسب هذه الإشكالية أهمية إضافية نظراً لتعدد منصات الاتصال، وتنامي التأثير الخارجي، وتزايد الحاجة إلى خطاب إعلامي مسؤول يدعم مسارات المصالحة الوطنية، ويحدّ من خطاب الكراهية والانقسام، وتُظهر تقارير الهيئات الإعلامية العربية أن جزءاً كبيراً من التحديات التي تواجه الإعلام الليبي يتمثل في ضعف التنظيم المهني، وانتشار المعلومات المضللة، وتراجع معايير الضبط التحريري في الفضاء الرقمي (عادل العبيدي: 2020: 201)، ومن هنا تبرز الحاجة إلى دراسة اتجاهات الصحفيين الليبيين نحو الصحافة الرقمية باعتبارها مكوناً أساسياً في فهم سلوكهم المهني، ومدى قدرتهم على إنتاج محتوى إعلامي يتسم بالمصداقية والحياد، ويخدم الاستقرار الاجتماعي ويعزز المصالحة الوطنية.

كما تشير الأدبيات إلى أن الاتجاهات المهنية للصحفيين — بما تتضمنه من قناعات، وتصورات ومواقف — تؤثر بصورة مباشرة في نمط استخدامهم للتقنيات الرقمية، وفي التزامهم بالمعايير الأخلاقية أثناء تغطية قضايا الصراع والمصالحة (الهيئة العربية للبث القضائي: 2017: 67) ويسهم هذا الارتباط في توجيه الخطاب الإعلامي إما نحو التأزم أو نحو تهدئة النزاع ودعم بناء الثقة بين مكوّنات المجتمع، وهو ما يجعل دراسة هذه الاتجاهات ضرورة علمية ومجتمعية في آن واحد.

أولاً – الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع:

1 . الاهتمام الأكاديمي العميق بقضايا الإعلام الرقمي والسياسي والمصالحة الوطنية باعتبارها محاور مركزية في بناء الدولة الليبية الحديثة.

2. الانخراط المهني في تطوير أدوات البحث العلمي، مما يتيح للباحث القدرة على تصميم أدوات قياس دقيقة حول اتجاهات الصحفيين.

3. الالتزام الأخلاقي والوطني بتوظيف المعرفة الأكاديمية في خدمة الاستقرار المجتمعي، خاصة في مرحلة ما بعد النزاع.

ثانياً – الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع:

1. الانتشار المتزايد للصحف الإلكترونية الليبية كمصدر رئيس للمعلومة في ظل ضعف المؤسسات الإعلامية التقليدية.
2. غياب دراسات ميدانية منهجية تستكشف العلاقة بين الصحافة الرقمية والمصالحة الوطنية من منظور القائمين بالاتصال.
3. الحاجة إلى بناء سياسات إعلامية مستندة إلى بيانات تجريبية تمكّن من توجيه الصحافة الرقمية نحو أدوار بنائية في المجتمع.

ثالثاً: مشكلة البحث:

في ظل التحديات السياسية والاجتماعية التي تمر بها الدولة الليبية تبرز الحاجة إلى وسائل إعلام قادرة على لعب دور بنّاء في تعزيز المصالحة الوطنية وترميم الثقة المجتمعية، ولا سيما في ظل التحول المتسارع للصحافة الرقمية، بحيث جعل الصحفيين أمام مسؤوليات جديدة تتجاوز نقل الخبر إلى صناعة خطاب وطني جامع، خاصة في الصحف الإلكترونية الرقمية التي أصبحت منصات رئيسة للتفاعل والتأثير ورغم هذا التحول، إلا أن اتجاهات الصحفيين الليبيين نحو الصحافة الرقمية مازالت متفاوتة من حيث التبني المهني والوعي بدورهم في دعم المصالحة والقدرة على توظيف أدواتها الاتصالية بشكل فعال، ويزداد هذا التفاوت وضوحاً لدى القائمين بالاتصال في الصحف الإلكترونية الذين يشكلون حلقة وصل بين المحتوى والجمهور ويؤثرون بشكل مباشر في صياغة الرسائل الإعلامية ذات الطابع التوافقي.
ومن هذا المنطلق تنبع هذه الإشكالية البحثية التي تسعى إلى فهم هذه العلاقة بين اتجاهات الصحفيين الليبيين نحو الصحافة الرقمية ودورها في تعزيز المصالحة الوطنية من خلال هذه الصحف الإلكترونية، مع التركيز على القائمين بالاتصال بوصفهم فاعلين مركزيين في العملية الاتصالية.
وتأسيساً لما سبق قامت الباحثة باتباع كافة الإجراءات العلمية والمنهجية التي تعتمد على جمع المعلومات والبيانات التي تخدم المشكلة البحثية وفق المتغير المستقل والتابع، وإطارها البشري والمكاني، حسب الأدوات العلمية لجمع البيانات التي تم الاعتماد عليها، وهي صحيفة الاستبانة.
وعليه يمكن بلورة الإشكالية البحثية في العنوان الرئيس الآتي:
ما طبيعة اتجاهات الصحفيين الليبيين نحو الصحافة الرقمية ومدى انعكاس هذه الاتجاهات على دور الصحافة الإلكترونية في تعزيز المصالحة الوطنية من منظور القائمين بالاتصال؟

ثالثاً: أهمية البحث:

1. تكمن أهمية البحث في دعم جهود المصالحة الوطنية عبر الإعلام الرقمي في فهم كيف تؤثر اتجاهات الصحفيين في صياغة محتوى يعزز الثقة والتسامح الوطني.
2. المساهمة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي الليبي عبر أدوات إعلامية حديثة تستند إلى فهم علمي لسلوك الصحفيين والقائمين بالاتصال.
3. توسيع الإطار النظري لفهم العلاقة بين الإعلام الرقمي وبناء السلام من خلال دراسة اتجاهات الصحفيين الليبيين كمتغير مستقل يؤثر في إنتاج خطاب المصالحة الوطنية.
4. تظهر أهمية هذا البحث في تغطية الفجوات الأكاديمية وذلك بدراسة اتجاهات الصحفيين الليبيين بالصحف الرقمية ومدى علاقتها بالمصالحة الوطنية لدى القائمين بالاتصال.

رابعاً: أهداف البحث:

1. تحليل اتجاهات الصحفيين الليبيين نحو الصحافة الرقمية من حيث التبني المهني والوعي الوظيفي والقيم الاتصالية.
2. استكشاف العلاقة بين هذه الاتجاهات وأدوات الصحافة الإلكترونية في تعزيز المصالحة الوطنية داخل السياق الليبي.
3. تحديد دور القائمين بالاتصال كمتغير وسيط في توجيه المحتوى الرقمي نحو خطاب توافقي يدعم السلم الأهلي.
4. تحديد آليات التأثير الإعلامي الرقمي في بناء الثقة المجتمعية والتفاهم الوطني.
5. قياس مدى مساهمة الصحافة الرقمية في دعم الحوار بين الأطراف المجتمعية المختلفة.

خامساً: تساؤلات الدراسة:

1. ما طبيعة اتجاهات الصحفيين الليبيين نحو الصحافة الرقمية؟

2. ما مدى استخدام الصحفيين الليبيين للمنصات الرقمية في تغطية القضايا الوطنية؟
3. هل تسهم الصحافة الرقمية في تعزيز قيم المصالحة الوطنية من وجهة نظر الصحفيين؟
4. ما علاقة توجهات الصحفيين نحو الصحافة الرقمية ومستوى التزامهم بالخطاب المهني المسؤول؟
5. ما مدى إدراك الصحفيين لدور الصحافة الرقمية في بناء الثقة بين مكونات المجتمع الليبي؟
6. ما مدى التزام الصحفيين بالمعايير الأخلاقية عند استخدامهم للوسائط الرقمية في تغطية قضايا المصالحة؟

سادساً: تعريف المفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث:

تعريف الاتجاهات إجرائياً:

هي الاستعدادات السلوكية التي تترجم أفعالاً ونوايا فعلية اتجاه موضوع معين، مثل استخدام أدوات أو اتخاذ قرارات أو تبني ممارسات مهنية محددة.

تعريف الصحفيين الليبيين إجرائياً:

هم جميع العاملين في الصحافة الرقمية الليبية من محررين ومراسلين ومصورين ومعدين أو مشرفين على المحتوى، الذين يمارسون مهام تحريرية أو إنتاجية أو إشرافية في المؤسسات الصحفية الرقمية، ويشاركون فعلياً في إنتاج أو نشر أو إدارة المحتوى الإعلامي عبر الوسائط الرقمية.

تعريف الصحافة الرقمية اصطلاحاً:

هي نتاج تفاعل الإعلام مع التقنية الرقمية، حيث يتم إنتاج المحتوى الصحفي وتحريره ونشره عبر الوسائط الإلكترونية، بما يتيح التفاعل المباشر مع الجمهور، ويحدث تحولاً في بنية الممارسة الصحفية التقليدية· (خالد محمد غازي: 2022: 17)

تعريف علاقتها إجرائياً:

هي الدرجة التي تقاس بها العلاقة الإحصائية بين اتجاهات الصحفيين الليبيين نحو الصحافة الرقمية من حيث المعرفة والمشاعر والسلوك المهني، ومدى مساهمتها الفعلية في إنتاج محتوى إعلامي يعزز قيم المصالحة الوطنية، وذلك باستخدام أدوات القياس الكمي مثل معامل الارتباط وتحليل البيانات، ولمعرفة مستوى اتجاهات القائمين بالاتصال من خلال المحتوى الذي يقدمونه عبر هذه الصحافة الرقمية في تعزيز قيم المواطنة.

تعريف المصالحة الوطنية إجرائياً:

هي مجموعة من القيم والممارسات الإعلامية التي تهدف إلى تعزيز التفاهم وتخفيف حدة الانقسام وبناء الثقة بين مكونات المجتمع الليبي، كما تقاس من خلال مؤشرات كمية في الاستبانة مثل إنتاج محتوى يدعو إلى الحوار، ويرفض خطاب الكراهية، ويدعم التعددية، ويغطي القضايا الوطنية.

نظرية المسؤولية الاجتماعية :

تعتبر نظرية المسؤولية الاجتماعية من النظريات الأساسية في مجال الإعلام والإدارة والممارسات المؤسسية، إذ ترتكز على فكرة أن الأفراد والمؤسسات، سواء كانت إعلامية أو تجارية أو حكومية، لا تقتصر مسؤولياتهم على تحقيق الأرباح أو الأهداف الذاتية فحسب، بل تشمل أيضًا التزامات تجاه المجتمع والبيئة التي يعملون فيها.

نشأت هذه النظرية في ظل التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي شهدها العالم في القرن العشرين، والتي أبرزت الحاجة إلى توازن بين حرية العمل وواجباته تجاه المجتمع

مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية

تشير نظرية المسؤولية الاجتماعية إلى الالتزام الأخلاقي والقانوني للمؤسسات والأفراد تجاه المجتمع الذي يعملون فيه، بحيث لا تقتصر مسؤولياتهم على تحقيق الأرباح أو الإنجازات الفردية فقط، بل تشمل أيضًا حماية مصالح المجتمع، وتحقيق التنمية المستدامة، والالتزام بالقيم الأخلاقية والاجتماعية. تعتبر هذه النظرية إطارًا يربط بين حرية العمل وواجباته تجاه الآخرين، بما يعزز الثقة العامة ويحقق مصالح متوازنة بين المؤسسة والمجتمع.

في جوهرها، ترى النظرية أن كل مؤسسة أو جهة فاعلة—سواء كانت إعلامية، تجارية، أو حكومية يجب أن توازن بين مصالحها الذاتية ومسؤولياتها تجاه الآخرين على سبيل المثال، يُتوقع من المؤسسات

الإعلامية نشر المعلومات الدقيقة والصحيحة، ومن الشركات الالتزام بالممارسات الصديقة للبيئة وحماية الموارد الطبيعية، ومن الهيئات الحكومية تعزيز الشفافية والعدالة في الأداء الإداري. (محمد الجواد: 2000: 124)

كما تؤكد النظرية على أهمية التنمية المستدامة والقيم الاجتماعية، حيث تشجع على ممارسات طويلة المدى تسهم في خدمة المجتمع وحماية البيئة، مع ضمان العدالة والمساواة واحترام حقوق الإنسان. وتعتبر المسؤولية الاجتماعية جزءًا أساسيًا من استراتيجية أي مؤسسة تسعى إلى الحفاظ على سمعتها وتحقيق استدامة أعمالها.

يمكن تلخيص النظرية بأنها إطار توجيهي يربط بين الأداء المؤسسي والمسؤولية المجتمعية، ويسعى إلى تحقيق تناغم بين أهداف المؤسسة واحتياجات المجتمع، مع تعزيز الالتزام بالقيم الأخلاقية وبناء الثقة العامة، كما تشجع على الرقابة الذاتية والالتزام الأخلاقي الداخلي، وليس فقط الالتزام بالقوانين والأنظمة الخارجية، لضمان تأثير إيجابي مستدام على المجتمع. (احسان محمد الحسن: 1999: 87)

تعريف نظرية المسؤولية الاجتماعية

وتعرف نظرية المسؤولية الاجتماعية في مجال الصحافة والإعلام بأنها: "مجموعة الوظائف التي يجب أن تلتزم الصحافة بتأديتها أمام المجتمع في مختلف مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحيث يتوفر في معالجاتها وموادها القيم المهنية كالدقة والموضوعية والتوازن والشمول، شريطة أن تتوافر للصحافة حرية حقيقية تجعلها مسؤولة أمام القانون والمجتمع".

وتعرف أيضًا على أنها: نزوع الفرد إلى التفكير المسبق في النتائج المحتملة لأي خطوة مقترحة، وقبول هذه النتائج عن قصد.

عمومًا، فإن المسؤولية الاجتماعية تتضمن عدة جوانب وأبعاد، تعتبر بمثابة خصائص وصفات للشخص المسؤول اجتماعيًا، وتشمل فهم الفرد واهتمامه بقضايا ومشكلات مجتمعه، ومن ثم مشاركته ومساهمته الفعالة في حلها، وهو بذلك يؤدي واجبه الشخصي والاجتماعي تجاه مجتمعه. (احسان محمد الحسن: 2010: 105)

أهمية نظرية المسؤولية الاجتماعية

تكمن أهمية نظرية المسؤولية الاجتماعية في كونها حجر الأساس لعمل الإعلام المسؤول حيث تضمن أن يكون الإعلام أداة لخدمة المجتمع، لا وسيلة للتربح فقط، فهي تحافظ على التوازن بين حرية التعبير والمصلحة العامة، وتضمن المصداقية والالتزام بالقيم الثقافية، وتضع ضوابط ترفع من جودة الأداء الإعلامي وتوجهه نحو التنمية المجتمعية.

1. **تنظيم العلاقة بين الإعلام والمجتمع**

تعد نظرية المسؤولية الاجتماعية أساسًا لضبط العلاقة بين وسائل الإعلام والمجتمع الذي تخدمه، فهي ترى أن الإعلام ليس مجرد وسيلة للربح أو للتسويق التجاري، بل هو أداة أساسية لنقل المعلومات وتشكيل الرأي العام وتعزيز القيم الاجتماعية، وبهذا المعنى، توفر النظرية إطارًا أخلاقيًا وقانونيًا يحدد مسؤوليات الإعلاميين تجاه الجمهور والمجتمع بشكل عام.

من أبرز أهداف هذه النظرية في هذا السياق هو حماية حقوق الجمهور في الحصول على معلومات دقيقة وموثوقة، والتأكد من أن المحتوى الإعلامي لا يتضمن تضليلًا أو تحيزًا يضر بالمصلحة العامة، كما تسعى إلى تحقيق التوازن بين حرية التعبير وواجب الإعلام تجاه المجتمع، بحيث يمكن للصحفيين ووسائل الإعلام ممارسة حريتهم في الطرح والتحليل دون الإضرار بالقيم الأخلاقية أو المساس بحقوق الأفراد والجماعات. (الشبكة العربية للمنظمات الاهلية: 2010: 96)

تطبيق هذه النظرية يظهر في العديد من الممارسات العملية، مثل الالتزام بمعايير المصداقية في الأخبار وتحري الدقة قبل نشر المعلومات، وتقديم برامج توعوية في مجالات الصحة والتعليم والبيئة، كما تشجع المؤسسات الإعلامية على تبني الرقابة الذاتية والمساءلة الداخلية لضمان التزامها بالمعايير الأخلاقية والاجتماعية، مما يعزز الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام.

باختصار، تنظيم العلاقة بين الإعلام والمجتمع وفق هذه النظرية يضمن أن يكون الإعلام قوة بنّاءة داخل المجتمع، تساهم في التنمية الثقافية والاجتماعية، وتوازن بين المصالح الفردية للمؤسسة واحتياجات المجتمع العامة، مع الحفاظ على القيم الأخلاقية والمصلحة العامة.

1. **تعزيز المصداقية والأخلاق الإعلامية**

تعمل نظرية المسؤولية الاجتماعية على وضع معايير مهنية وأخلاقية صارمة تجعل الإعلام أكثر التزامًا بالصدق والشفافية في نقل المعلومات، فهي تلزم المؤسسات الإعلامية بعدم نشر الأخبار أو المحتوى الذي قد يكون مضللًا، أو يسيء إلى الأفراد أو الجماعات، أو يضر بالتماسك الاجتماعي والقيم الثقافية للمجتمع، ويشمل ذلك احترام التقاليد والقيم المحلية، وتجنب التحيز أو الإثارة غير المسؤولة التي قد تؤثر سلبًا على الرأي العام.

من خلال الالتزام بهذه المعايير، يصبح الإعلام أداة فعالة لبناء الثقة بينه وبين الجمهور، حيث يثق المتلقي في مصداقية المعلومات والرسائل التي يتلقاها، كما تعزز هذه الالتزامات الأخلاقية سمعة المؤسسة الإعلامية ومصداقيتها المهنية، وتساعد في مواجهة ظواهر الإعلام غير المسؤول مثل نشر الشائعات أو الأخبار الكاذبة. (سليمان عبدالله العقيل: 2000: 88)

1. **ضبط الأداء الإعلامي**

تساهم نظرية المسؤولية الاجتماعية في وضع ضوابط ومعايير واضحة للأداء الإعلامي، بحيث توازن بين الحقوق الفردية وحقوق المجتمع بشكل فعال، فهي تؤكد على حرية الصحافة وحق الإعلاميين في التعبير عن آرائهم وتحليل الأحداث بحرية، ولكن دون الإضرار بالمصلحة العامة أو التجاوز على حقوق الآخرين. (طاهر محسن الغالي: 2008: 87)

في الوقت ذاته، تحمي هذه النظرية الجمهور من التضليل الإعلامي، ونشر الشائعات، أو استخدام وسائل الإعلام لتحقيق أهداف خاصة على حساب المجتمع، ويتم ذلك من خلال وضع آليات للرقابة الداخلية والالتزام بالمعايير المهنية، مثل قواعد التحقق من الأخبار، واستقلالية التحرير، وتجنب المحتوى الذي يسيء للقيم الثقافية والاجتماعية.

1. **إطار فكري وأخلاقي للمؤسسات الإعلامية**

تمنح نظرية المسؤولية الاجتماعية وسائل الإعلام إطارًا فكريًا وأخلاقيًا يُرشد أنشطتها التحريرية والإعلانية والبرامجية، فهي تساعد المؤسسات على وضع السياسات التحريرية التي تضمن دقة المعلومات وموضوعيتها، وتجنب نشر محتوى قد يضر بالقيم الثقافية والاجتماعية للمجتمع.

كما تساهم النظرية في ضبط الإعلانات والمواد التسويقية بما يتوافق مع القيم والمعايير الاجتماعية بحيث لا تكون مضللة أو مسيئة للجمهور، مع التأكيد على حماية حقوق المستهلكين والمجتمع، ومن خلال هذا الإطار، يمكن للمؤسسات الإعلامية تطوير محتوى متوازن يجمع بين الجاذبية الإعلامية والالتزام بالمعايير الأخلاقية والمهنية، بما يحقق أهدافها الإعلامية دون التنازل عن المسؤولية تجاه المجتمع. (عبيد علي آل مظف: 2013: 48-50)

أهداف نظرية المسؤولية الاجتماعية

1. **ضمان حرية الإعلام ضمن إطار أخلاقي وقانوني**

تركز نظرية المسؤولية الاجتماعية على أن حرية الصحافة ووسائل الإعلام ليست حقًا مطلقًا بلا قيود بل هي حرية مشروطة بمسؤولية أخلاقية وقانونية تجاه المجتمع، فهي تهدف إلى ضمان قدرة الإعلام على التعبير ونقل المعلومات بحرية، مع منع أي ممارسات قد تضر بالقيم الاجتماعية أو بالسلامة العامة. على سبيل المثال، يجب على المؤسسات الإعلامية تجنب نشر الأخبار الكاذبة أو التحريضية، أو أي محتوى يمكن أن يثير النزاعات أو يسيء إلى الأفراد والجماعات، ومن خلال هذا الإطار الأخلاقي والقانوني، يظل الإعلام وسيلة لتعزيز الوعي العام، ونشر المعرفة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية دون الإخلال بالحقوق الأساسية للمجتمع. (سمر محمد المالكي: 2010: 78)

2. **تحقيق التوازن بين الحرية والمسؤولية**

تشدد النظرية على أن حرية الإعلام لا بد أن تُمارس مع قدر متوازن من المسؤولية، ويعني ذلك أن المؤسسات الإعلامية يجب أن تكون خاضعة للمساءلة والرقابة، سواء من خلال الهيئات المهنية المختصة أو من خلال الجمهور نفسه، لضمان التزامها بالموضوعية والنزاهة، ويشمل هذا الرقابة على دقة المعلومات، والتحقق من المصادر، والابتعاد عن التحيز أو الدعاية المضللة.كما تعزز النظرية دور الإعلام في خدمة الصالح العام من خلال توفير محتوى هادف، يراعي القيم الأخلاقية والثقافية، ويقلل من احتمالات الأضرار المجتمعية أو الفردية الناتجة عن التغطية الإعلامية غير المسؤولة، وفي هذا السياق،

يتحقق توازن حقيقي بين حق الإعلام في الحرية وواجباته نحو المجتمع مما يرسخ الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، ويعزز دور الإعلام كقوة إيجابية للتغيير الاجتماعي. (رحمة الله زاهد: 2010: 85)

3. **تعزيز حق الجمهور في المعرفة**

تعتبر نظرية المسؤولية الاجتماعية الإعلام مصدرًا أساسيًا للمعرفة والمعلومات، إذ تؤكد أن الوصول إلى المعلومات الدقيقة والموضوعية حق أساسي للجمهور وليس مجرد رفاهية يترتب على هذا الحق التزام المؤسسات الإعلامية بتقديم أخبار وتقارير شاملة تغطي مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فتمكين الجمهور من المعرفة يتيح له تكوين آراء واعية ومستقلة ويعزز القدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات الشخصية والمجتمعية، على سبيل المثال، فإن تقديم تغطية موضوعية للانتخابات أو مناقشة سياسات التنمية يساهم في تعزيز وعي الجمهور ورفد الحوار المجتمعي بمعلومات دقيقة. (رحمة الله زاهد: 2010: 85)

4. **مكافحة الممارسات الإعلامية الضارة**

تسعى النظرية إلى الحد من الانحرافات الإعلامية التي تهدد نزاهة المعلومات وسلامة المجتمع، ومن هذه الممارسات: نشر الأخبار الكاذبة أو التضليلية، ونشر خطاب الكراهية والتحريض، أو استخدام الإعلام كوسيلة للاستغلال التجاري المفرط دون مراعاة المصلحة العامة، وللتصدي لهذه الظواهر تضع النظرية معايير أخلاقية ومهنية تلزم المؤسسات الإعلامية بالتحقق من صحة المعلومات، واحترام حقوق الإنسان، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، على سبيل المثال، من خلال تطوير لجان رقابة أخلاقية داخل المؤسسات الإعلامية، يمكن مراجعة محتوى الأخبار والإعلانات لضمان أنها لا تنتهك القيم الاجتماعية أو تسبب أضرارًا للمجتمع. (سهير صفوت: 2010: 47)

5. **دعم القيم الديمقراطية والمشاركة المجتمعية**

ترى النظرية أن الإعلام يلعب دورًا محوريًا في تعزيز الديمقراطية والقيم الاجتماعية، من خلال ترسيخ حرية التعبير، والعدالة، والمساواة، وتشجيع المشاركة الفاعلة للمواطنين في الشؤون العامة. يوفر الإعلام المسؤول مساحة للتعددية الفكرية والسياسية، ويسهم في خلق نقاشات مفتوحة وبناءة تدعم الاستقرار الديمقراطي وتنمي الوعي المدني على سبيل المثال، فإن تغطية البرامج الحوارية للقضايا المجتمعية والسياسية بشكل شفاف ومتوازن تعزز قدرة المواطنين على المشاركة الفاعلة في صناعة القرار، وتخلق مجتمعًا أكثر انفتاحًا ووعيًا بمسؤولياته وحقوقه. (عبدالله محمد عبد الرحمن: 2003: 53-60)

فروض نظرية المسؤولية الاجتماعية

تكشف فروض نظرية المسؤولية الاجتماعية أن حرية الإعلام مشروطة بالمسؤولية، وأن الإعلام ليس مشروعًا تجاريًا بحتًا، بل خدمة عامة تخضع للرقابة الأخلاقية والمهنية والاجتماعية، كما تضع الفروض أساسًا لعلاقة متوازنة بين الإعلام والمجتمع تقوم على الحرية، والمحاسبة، والالتزام بخدمة الصالح العام.

1. **الإعلام يجب أن يكون حرًا ضمن حدود المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية**

تنطلق نظرية المسؤولية الاجتماعية من إيمانها بأهمية حرية الصحافة ووسائل الإعلام كشرط أساسي لوجود إعلام قوي وفاعل، قادر على نقل المعلومات والمساهمة في تشكيل الرأي العام بموضوعية. ومع ذلك، فإن هذه الحرية لا تُمارس بلا حدود، بل يجب أن تقترن بمسؤولية أخلاقية واجتماعية تجاه المجتمع والجمهور.

ويتحمل الإعلامي مسؤولية مراعاة الصدق والنزاهة والالتزام بالقيم المجتمعية، بحيث تُمارس حرية التعبير لخدمة الصالح العام، وليس لتحقيق مكاسب شخصية أو أهداف مؤسسية ضيقة على سبيل المثال يجب أن يتحرى الإعلامي الدقة في نقل الأخبار السياسية أو الاقتصادية، وأن يتجنب نشر الشائعات أو المعلومات المضللة التي قد تؤثر سلبًا على المجتمع وبذلك، تصبح الحرية الإعلامية أداة لبناء الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، وتعزيز وعي المجتمع، مع الحفاظ على المصلحة العامة والقيم الأخلاقية.(جميل محمد قاسم: 2008: 134)

2. الحرية الإعلامية ليست مطلقة

تؤكد نظرية المسؤولية الاجتماعية أن حرية التعبير الإعلامي مقيدة بالمسؤولية تجاه المجتمع وحقوق الأفراد، فهي ليست حرية مطلقة يمكن ممارستها بلا ضوابط، فحرية الإعلام لا تعني الفوضى أو

الانفلات، بل تتطلب احترام القوانين، والأعراف الاجتماعية، والمعايير الأخلاقية التي تحمي المصلحة العامة وتحافظ على استقرار المجتمع. (ميسون مشرف: 2009: 201)

3. وسائل الإعلام مطالبة بتقديم خدمات عامة

تؤكد نظرية المسؤولية الاجتماعية أن دور الإعلام لا يقتصر على الترفيه أو تحقيق الأرباح التجارية، بل يمتد ليشمل تقديم خدمات عامة تخدم المجتمع وتلبي احتياجاته الفكرية والثقافية والاجتماعية، وينبغي للإعلام أن ينهض بوظائفه الأساسية مثل التثقيف، ونشر الوعي، والإرشاد والمشاركة في التنمية المجتمعية، مع تقديم محتوى دقيق وموضوعي يساعد الجمهور على تكوين مواقف سليمة واتخاذ قرارات مدروسة في مختلف جوانب الحياة، ويتجلى هذا الدور في العديد من الممارسات العملية، مثل برامج التثقيف الصحي، والحملات التوعوية حول البيئة، وبرامج التنمية التعليمية، أو تغطية القضايا الاقتصادية والسياسية بشكل متوازن، ومن خلال هذه الخدمات العامة يصبح الإعلام أداة فعالة لتعزيز المعرفة، ودعم الحوار المجتمعي، وتحقيق التنمية المستدامة، مع المحافظة على التزامه بالقيم الأخلاقية والاجتماعية. (وهيبة مقدم: 2011: 47)

4. **ضرورة وجود هيئات مهنية مستقلة للمتابعة والرقابة**

تؤكد نظرية المسؤولية الاجتماعية أن الإعلام يحتاج إلى آليات مؤسسية لضمان التزامه بمسؤوليته الاجتماعية، وذلك من خلال إنشاء هيئات مستقلة مثل المجالس الصحفية، ونقابات الإعلاميين، أو لجان للرقابة الذاتية، تعمل هذه الهيئات على متابعة الأداء الإعلامي ومحاسبة المخالفين للمعايير المهنية والأخلاقية، مع الحفاظ على استقلالية الإعلام وعدم إخضاعه لهيمنة السلطة أو الاستغلال التجاري.

وتكمن أهمية هذه الهيئات في أنها لا تهدف إلى تقييد حرية الإعلام، بل تسعى إلى تعزيز المصداقية والمهنية، وضمان تقديم محتوى إعلامي دقيق ومتوازن يحترم القيم الاجتماعية والثقافية.

5. **حق المجتمع في محاسبة الإعلام**

ينطلق هذا الفرض من أن الإعلام وُجد لخدمة المجتمع والجمهور، وليس لأغراض فردية أو تجارية ضيقة، وبناءً على ذلك، يحق للجمهور محاسبة وسائل الإعلام عند انحرافها عن رسالتها أو عند تسببها في الإضرار بالصالح العام، فالجمهور ليس متلقيًا سلبيًا للمحتوى الإعلامي، بل يعتبر طرفًا أساسيًا في العملية الإعلامية، وله الحق في المطالبة بتغطية موضوعية، نزيهة، وملتزمة بالقيم والمصالح الحقيقية للمجتمع.

ويُترجم هذا الحق عمليًا في آليات الرقابة والمساءلة، مثل تقديم شكاوى إلى الهيئات الصحفية ومتابعة المجالس الإعلامية المستقلة، أو المشاركة في استطلاعات الرأي المتعلقة بالممارسات الإعلامية، ومن خلال هذه المساءلة، يتمكن المجتمع من التأثير على سلوك الإعلاميين وضمان التزام المؤسسات الإعلامية بالمعايير المهنية والأخلاقية، وبالتالي تعزيز الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام وتحقيق التوازن بين حرية الإعلام ومسؤوليته تجاه المجتمع (ريم محمد الخالدي: 2016: 34-52)

وظائف نظرية المسؤولية الاجتماعية

1 ـ توجيه الإعلام نحو الالتزام بالقيم والمعايير الأخلاقية

تتمثل إحدى أبرز وظائف النظرية في توجيه وسائل الإعلام نحو الالتزام بالقيم المهنية والمعايير الأخلاقية في العمل الإعلامي، فالنظرية تُلزم الصحفيين والإعلاميين بمبادئ الصدق والدقة والموضوعية، وتجنّب التضليل أو نشر الأخبار الكاذبة، كما تحثهم على احترام كرامة الإنسان والحفاظ على خصوصيته، ومن خلال هذا الدور تعمل النظرية على ضبط السلوك المهني للعاملين في المؤسسات الإعلامية، بحيث يبقى الإعلام أداة لنقل الحقيقة وخدمة الصالح العام. (سامي حسين البكري: 2014: 88-105)

2 ـ حماية المجتمع من الانحرافات الإعلامية والمضامين الضارة

تؤكد النظرية أن للإعلام تأثيرًا مباشرًا في تشكيل الوعي المجتمعي، ومن ثمّ يجب أن يُمارس بشكل يحمي الجمهور من المضامين التي قد تؤدي إلى الانحراف السلوكي أو نشر العنف أو بث الكراهية. ومن هنا، يصبح للإعلام دور وقائي من خلال وضع ضوابط تحدّ من انتشار المواد المسيئة أو المضللة والحرص

على تقديم محتوى ينسجم مع القيم الاجتماعية والثقافية السائدة وبهذا المعنى، فإن النظرية تُعطي الإعلام وظيفة الرقابة المجتمعية لحماية الأفراد من المخاطر الفكرية والسلوكية.
(هدى خالد العبدالله: 2016: 45-64)

3 - تعزيز الرقابة الذاتية داخل المؤسسات الإعلامية

من وظائف النظرية أيضًا تشجيع وسائل الإعلام على ممارسة الرقابة الذاتية، أي قيام المؤسسات الإعلامية بوضع لوائح داخلية ومدونات سلوك مهنية لمراقبة أدائها وضبط المحتوى قبل نشره، فبدلًا من الاعتماد فقط على تدخل الدولة أو التشريعات القانونية، تدعو النظرية إلى أن تكون الرقابة من داخل المؤسسة ذاتها، من خلال لجان تحرير أو مجالس مهنية تعمل على ضمان التزام الصحفيين بالمعايير المتفق عليها، وهذا يساهم في تقليل الأخطاء والانحرافات ويزيد من مصداقية الإعلام أمام جمهوره.

4 - تحقيق التوازن بين حرية الصحافة وحقوق الجمهور

تركّز النظرية على أن الحرية الإعلامية ليست مطلقة، بل يجب أن تُمارَس في إطار من المسؤولية يحفظ حقوق الجمهور، فحرية الصحافة ضرورية لوجود إعلام مستقل، لكنها لا ينبغي أن تكون على حساب احترام حقوق الآخرين أو تهديد أمن المجتمع لذلك، تسعى النظرية إلى تحقيق التوازن بين الحق في حرية التعبير من جهة، والحق في الخصوصية والكرامة الإنسانية وعدم التعرض للأذى من جهة أخرى. وهذا التوازن يُعدّ الضمانة الأساسية لوجود إعلام مهني ومسؤول. (خالد محمد السعدي: 2017: 25-48)

5 - نشر الثقافة والوعي من خلال تقديم محتوى بنّاء يخدم المصلحة العامة

تمنح النظرية للإعلام وظيفة تنموية وثقافية، حيث يُتوقع من وسائل الإعلام أن تساهم في نشر الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع، وأن تقدّم محتوى تثقيفيًا يعزز من القيم الإيجابية ويخدم المصلحة العامة. ويشمل ذلك البرامج التعليمية، والتوعية الصحية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالقضايا البيئية والاجتماعية فالإعلام هنا لا يقتصر على دوره الإخباري فقط، بل يُصبح شريكًا أساسيًا في بناء المجتمع وتقدّمه من خلال التثقيف والتنوير. (سامي حسين البكري: 2014: 88-105)

تأثيرات نظرية المسؤولية الاجتماعية

1 - تطوير مواثيق الشرف الإعلامي في كثير من الدول

أحد أهم التأثيرات المباشرة لنظرية المسؤولية الاجتماعية هو الدفع باتجاه صياغة واعتماد مواثيق شرف إعلامي في مختلف الدول، لتكون بمثابة مرجعية أخلاقية للصحفيين والمؤسسات الإعلامية، هذه المواثيق تحدد القواعد المهنية مثل الالتزام بالصدق، واحترام الخصوصية، ونبذ خطاب الكراهية، والفصل بين الرأي والخبر، وقد ساهمت هذه المواثيق في تعزيز المهنية داخل المؤسسات الإعلامية، ووفرت إطارًا واضحًا يمكن من خلاله محاسبة الإعلاميين على ممارساتهم. (هدى خالد العبدالله: 2016: 45-64)

2 - الحد من الإعلانات المضللة والمحتويات التي تضر بالقيم الاجتماعية

من أبرز تأثيرات النظرية أيضًا أنها دفعت الحكومات والمؤسسات الإعلامية إلى وضع تشريعات وسياسات تحد من انتشار الإعلانات المضللة أو المواد التي تؤثر سلبًا على القيم الأخلاقية والاجتماعية. فالنظرية اعتبرت أن الإعلام لا يجب أن يخضع كليًا لمنطق الربح التجاري، بل ينبغي أن يوازن بين المكاسب الاقتصادية والمصلحة المجتمعية، وبذلك تم تطوير آليات رقابة على المحتوى الإعلاني للتأكد من مصداقيته وعدم خداع المستهلكين أو الإضرار بسلامة المجتمع.

3 - زيادة دور الإعلام في التنمية المستدامة وخدمة القضايا العامة (الصحة، البيئة، التعليم)

من التأثيرات الإيجابية أيضًا اتساع نطاق الدور المجتمعي للإعلام ليشمل دعم القضايا التنموية الكبرى مثل الصحة العامة، وحماية البيئة، والنهوض بالتعليم، فبدلًا من التركيز فقط على الترفيه أو الربح أصبح للإعلام دور تنموي من خلال التوعية بحملات التطعيم، أو التحذير من المخاطر البيئية، أو نشر ثقافة التعليم المستمر، هذا التوجه جعل الإعلام شريكًا فاعلًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في توجيه الوعي الجماعي نحو سلوكيات إيجابية تدعم استقرار المجتمع ونموه.
(نورة عبدالعزيز الزهراني: 2015: 30-55)

4 - إرساء ثقافة المحاسبة والشفافية في الممارسات الإعلامية

أثرت النظرية كذلك في ترسيخ مبدأ المحاسبة والشفافية داخل المهنة، حيث أصبح من الضروري أن تخضع المؤسسات الإعلامية لمساءلة مهنية ومجتمعية عن أدائها ومحتواها، ونتيجة لذلك ظهرت آليات مثل "الأمبودسمان الإعلامي" (Ombudsman) أو لجان الشكاوى التي تستقبل ملاحظات الجمهور

وتحقق في المخالفات، كما بدأت المؤسسات الإعلامية تنشر تقارير دورية حول التزامها بالمعايير الأخلاقية، هذه الممارسات عززت ثقة الجمهور بوسائل الإعلام، ودفعت الإعلاميين إلى الالتزام بشكل أكبر بالمعايير المهنية. (عبد الرحمن سعود المطيري: 2018: 60-85)

الانتقادات الموجهة لنظرية المسؤولية الاجتماعية

1 - غموض بعض المعايير وعدم وضوح الحدود بين الحرية والمسؤولية

يُعدّ أحد أبرز الانتقادات الموجهة لنظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام هو وجود معايير قد تكون غامضة أو غير محددة بدقة، مما يجعل الحدود الفاصلة بين حرية الصحافة وواجب المسؤولية الاجتماعية غير واضحة تمامًا، هذا الغموض يؤدي إلى تفسيرات مختلفة ومتباينة من المؤسسات الإعلامية والصحفيين، إذ قد ترى بعض الجهات أن حرية التعبير مطلقة بينما ترى أخرى أن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية يتطلب قيودًا مشددة على المحتوى الإعلامي. (سامي عبدالله الفهيد: 2017: 22-45)

ونتيجة لذلك، يصبح تطبيق النظرية بشكل موحّد وفعال صعبًا، وقد يولّد جدلًا حول مدى التزام المحتوى الإعلامي بالفعل بالمسؤولية الاجتماعية، كما يمكن أن يؤدي هذا الغموض إلى تناقض في الممارسات الإعلامية بين مؤسسة وأخرى، أو بين صحفي وآخر، ما يضعف من فعالية النظرية في تحقيق التوازن بين حرية الإعلام وحماية المجتمع من الأضرار المحتملة ومن هنا، يظهر ضرورة تطوير معايير أكثر وضوحًا ودقة لتسهيل تطبيق النظرية بشكل عملي وواقعي.

2 - إمكانية استغلالها لتقييد حرية الإعلام

تُنتقد نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام أيضًا لأنها قد تُستغل أحيانًا من السلطات أو الحكومات لتقييد حرية الصحافة تحت حجّة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ففي بعض السياقات، قد تستخدم هذه النظرية كذريعة لمنع النقد السياسي، أو السيطرة على محتوى الأخبار، أو حجب المعلومات التي تكشف عن أخطاء أو تجاوزات من الجهات الرسمية أو المؤسسات العامة.

ويؤدي هذا الاستغلال إلى إضعاف استقلالية الإعلام، ويحوّله من وسيلة للمساءلة والمراقبة إلى أداة خضوع للرقابة الرسمية، مما يقلل من دوره في كشف الحقائق وتعزيز الشفافية، كما يمكن أن يؤثر هذا الاستخدام السلبي على ثقة الجمهور في الإعلام، ويُضعف من قدرة المؤسسات الإعلامية على أداء مهامها المهنية بحرية ونزاهة لذلك، يشدد النقاد على ضرورة وجود آليات رقابية مستقلة وشفافة لضمان أن تطبيق المسؤولية الاجتماعية لا يصبح ذريعة للسيطرة على الإعلام أو التضييق على حرية التعبير.

3 - الاعتماد على الرقابة الذاتية

تعتمد نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام بشكل كبير على الرقابة الذاتية داخل المؤسسات الإعلامية لضبط المحتوى وضمان الالتزام بالقيم الأخلاقية والمهنية، فالفكرة الأساسية هي أن الإعلاميين أنفسهم يتحملون مسؤولية التأكد من دقة المعلومات، وموضوعية التغطية، واحترام القوانين والمعايير الأخلاقية دون تدخل خارجي. (نورة محمد الدوسري: 2016: 34-58)

ومع ذلك، يُلاحظ أن هذه الرقابة الذاتية قد تكون ضعيفة أو شكلية في بعض المؤسسات، نتيجة ضغوط تجارية لتحقيق الأرباح، أو ضعف تدريب الكوادر الإعلامية، أو غياب آليات متابعة ومساءلة فعّالة. ونتيجة لذلك، يصبح الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية أحيانًا شكليًا أكثر منه فعليًا، مما يقلل من تأثير النظرية على جودة الإعلام، مصداقيته، وثقة الجمهور فيه ومن هنا، يظهر أهمية تعزيز الرقابة الذاتية من خلال تدريب مستمر، وضع سياسات مؤسسية واضحة، وتطوير آليات متابعة ومساءلة فعالة لضمان التطبيق الحقيقي للنظرية.

4 - اختلاف التفسير من مجتمع إلى آخر

تواجه نظرية المسؤولية الاجتماعية للإعلام تحديًا يتمثل في تباين معايير المسؤولية الاجتماعية باختلاف القيم الثقافية والاجتماعية لكل مجتمع، فالمعايير التي تُعتبر مقبولة وملتزمة في مجتمع ما قد تُنظر إليها على أنها مسيئة أو غير مسؤولة في مجتمع آخر على سبيل المثال، محتوى إعلامي يُعزز الحرية الفردية أو التعددية الفكرية في مجتمع ما قد يُرفض في مجتمع آخر بسبب اختلاف الأعراف أو القيم الاجتماعية والدينية.

ويؤدي هذا الاختلاف إلى صعوبة وضع معايير عامة عالمية يمكن تطبيقها بشكل موحّد، مما يضع قيودًا على قدرة النظرية على توحيد المسؤولية الاجتماعية للإعلام على المستوى الدولي، كما يطرح هذا التباين

تحديات كبيرة في ظل العولمة الإعلامية ووسائل الإعلام متعددة الثقافات، حيث ينتشر المحتوى الإعلامي بين جمهور متنوع ثقافيًا واجتماعيًا، مما يستدعي مراعاة حساسية المجتمع المحلي دون الإضرار بحرية الإعلام أو المبادئ الأساسية للمهنية والموضوعية. (خالد ابراهيم الشمري: 2015: 50-72)

توظيف نظرية المسؤولية الاجتماعية

1 - وظفت الباحثة نظرية المسؤولية الاجتماعية فيما يخص المفاهيم العامة للنظرية، من خلال التزام الصحفيين بالصدق والدقة والموضوعية في إنتاج المحتوى الرقمي، مما يعكس الحوار البناء والمحتوى الإعلامي المتوازن، وتنعكس هذه القيم على المعايير الأخلاقية للصحافة الرقمية، حيث يتم ضمان الشفافية في نقل المعلومات والتحقق من المصادر، والاستقلالية عن المصالح السياسية والاقتصادية، مما يجعل الصحفيين أكثر وعياً بدورهم في المجتمع، وبهذا تتحول المؤسسات الإعلامية الرقمية إلى أدوات فعالة في تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال التزامها بالقيم المهنية ونشر المعرفة والوعي حول الحقوق والواجبات، وبالتالي رفع مستوى المشاركة المجتمعية في ليبيا.

2 - تمنح النظرية من خلال أهدافها، مثل تعزيز البعد الأخلاقي في الممارسة الإعلامية وتحسين العلاقة بين المؤسسة الإعلامية والجمهور، انعكاسًا مباشرًا على الأداء المهني للصحفيين، ويظهر ذلك في تعزيز الرقابة الذاتية والوعي الأخلاقي في التحرير، والالتزام بالصدق والشفافية، والتوازن في الطرح والاستجابة لتفاعلات الجمهور، مما يساهم في تعزيز الثقة بين المؤسسات الإعلامية والجمهور في سياق المصالحة الوطنية.

3 - قامت الباحثة بتوظيف النظرية من خلال التركيز على تحسين صورة المؤسسة الإعلامية الرقمية والالتزام بالشفافية والمصداقية في المحتوى الرقمي، وتبني سياسات تحريرية واضحة تعكس القيم الأخلاقية، هذا يعزز ثقة الجمهور بالمؤسسة ويجعلها مرجعًا موثوقًا، ويُنشئ صحفيين أكثر مهنية ووعياً بدورهم المجتمعي في خدمة الصالح العام، كما يساهم استخدام الأدوات الرقمية بشكل فعّال في تعزيز الوعي المجتمعي واحترام أخلاقيات النشر الرقمي وحماية البيانات والخصوصية.

4 - وظفت الباحثة النظرية من خلال أبعادها المختلفة، حيث سلط الضوء على دور الصحفيين في معالجة القضايا المجتمعية، خاصة المهمشة، ودعم الحوار المجتمعي وتعزيز المشاركة عبر المحتوى الرقمي. هذا يعزز ارتباط الصحفيين بالقضايا الوطنية والاجتماعية، ويُرسخ دورهم المجتمعي باعتبارهم جزءًا من النسيج الاجتماعي الليبي، كما يشمل ذلك الالتزام بالصدق والدقة والموضوعية، والمشاركة التطوعية في تغطية القضايا الإنسانية، مما ينعكس على الأداء المهني ويعزز الانتماء المهني.

5 - تساعد النظرية في إطار التحولات الرقمية على حماية البيانات والتحقق من المعلومات قبل النشر والاستجابة السريعة وتصحيح الأخطاء حيث تؤكد نظرية المسؤولية الاجتماعية على أن الالتزام لا يقتصر على القيم التقليدية فحسب، بل يمتد ليشمل الالتزام الأخلاقي الرقمي في التعامل مع المحتوى واحترام الخصوصية، وبناء الثقة في المعلومات المنشورة عبر المنصات الرقمية، بما يدعم علاقة إيجابية مع الجمهور ويعزز احترام الرأي الآخر والاعتراف بالخطأ عند حدوثه.

6 - قامت الباحثة بتوظيف نظرية المسؤولية الاجتماعية في تحليل معايير الالتزام الأخلاقي للصحفيين الليبيين في الصحافة الرقمية، من منطلق الرقابة الذاتية والالتزام المهني يركز الباحث على مدى التزام الصحفيين بالمعايير الأخلاقية وفق النظرية، مثل الدقة والموضوعية والتوازن، ومدى تأثير هذه الالتزامات على الأداء المهني داخل المؤسسات الإعلامية، كما توضح النظرية دور الالتزام بالقيم المهنية في تعزيز الثقة بين المؤسسات الإعلامية والجمهور، وبالتالي دعم المصالحة الوطنية من خلال محتوى إعلامي مسؤول وموثوق.

الإطار المعرفي

أولاً : المعايير المهنية للقائمين بالاتصال بالصحافة الرقمية لتعزيز القيم المجتمعية

1 - الدقة:

يرتبط معنى حرية الاتصال ارتباطًا وثيقاً بقيمة المعلومة من حيث الدقة والحقيقة، وعلى الرغم من أن معنى الحقيقة، وقيمتها يختلفان بحسب السياق والموضوع، فقد كان هناك اهتمام كبير بضرورة الوصول إلى المعلومات الموثوق بها، التي يمكن الاعتماد عليها من مصادر موثوقة، وواقع التجربة يفرض على وسائل الإعلام أن توفر معلومات ذات جودة مقبولة على أساس علمي؛ لأن ذلك يعتبر من المعايير الأساسية لوسائل الإعلام في تطبيق مبادئ الحرية، والمساواة، والتنوع.

إن جودة المعلومات، ودقتها توفر معرفة جديرة بالثقة، لها دورها في خدمة الإنسان والمجتمع إذ سيكون لها دور في محاربة الكذب، أو التضليل، أو الدعاية، أو التشهير، أو الخرافة، أو الجهل (عبد الكريم علي الدبيسي: 2011: 79)

والدقة: مفهوم يعني أن كل عبارة في القصة الخبرية، وكذلك كل اسم أو تاريخ، أو اقتباس من المصدر لابد أن تكون صحيحة، فضلاً عن تقديم عبارات الخبر بطريقة واضحة لا لبس فيها (سليمان صالح: 2014: 129)، وتكاد تشترك كافة وسائل الإعلام في هذا المبدأ أو هذا المعيار من الدقة، إذ الفرق في تحقيق الأخبار، والمعلومات بين وسيلة إعلامية وأخرى، وذلك أشبه ما يجري في البحوث والدراسات العلمية التي يجب أن يقوم فيها الباحث بالتحقق من موثوقية مصادر معلوماته، وأن يتحرى الدقة في نقلها إلى الجمهور.

ويربط بعض الكُتاب الدقة بالاحتراف المهني للصحفي فيقول "إن الصحفي المحترف هو الذي يحصل على المعلومة الصحيحة والدقيقة، ويجيد صياغتها بالشكل الذي يتناسب مع حجمها، ويستطيع القارئ من خلال هذه الصياغة أن يفهم ما يريده منه الصحفي، أو ما يريده لها. (صفاء برغش خوالدة: 2021)

2 - المصداقية :

يرتبط مفهوم المصداقية بقيمة الصدق، وهي تعني أن القائم بالاتصال يتحرى الصدق في أفعاله وأقواله فلا يتعمد تغيير الحقائق والوقائع، ولا يقدم الأضاليل للجمهور، ولذلك نلاحظ أن هذا المعيار ينتمي إلى القيم الأخلاقية في جانب، ولكنه ينتمي أيضًا إلى المعايير المهنية حينما يتطلب الأمر مصداقية في النقل والنشر من لحظة الحصول على المعلومات، ونسبها إلى مصادرها الحقيقية إلى حين عملية تحريرها أو نقلها للجمهور، ويشير بعض الباحثين إلى أن قياس مصداقية القائم بالاتصال يعتمد على عنصرين أساسيين هما الخبرة وزيادة الثقة في القائم بالاتصال.

ويشير مفهوم الخبرة بمدركات المتلقي إلى معرفة القائم بالاتصال للإجابة الصحيحة عن السؤال، أو القضية المطروحة وموقفه السليم منها، وهذه تعتمد على التدريب والتجربة والقدرة، والذكاء والإنجاز المهني، وكذلك المركز الاجتماعي، أما عنصر الثقة فيشير إلى إدراك المتلقي عن القائم بالاتصال بأنه يشارك الاتصال بشكل موضوعي ودون تحيز. (رائد يوسف الطويل: 2020: 117-130)

3 - الموضوعية :

مفهوم الموضوعية، من المفاهيم المحورية المتعلقة بجودة المعلومات لا سيما ما يتعلق بالمعلومات الإخبارية، فالموضوعية شكل خاص من أشكال ممارسة وسائل الإعلام، وسلوك خاص لمهمة جمع المعلومات، ومعالجتها ونشرها، فمن السمات الرئيسة للموضوعية تبني موقف يتسم بالتجرد، والحيادية تجاه الموضوع الذي تقدم عنه التقارير، وتتسم الموضوعية أيضًا بالجهود المبذولة لتجنب التحزب، وعدم الانحياز إلى جانب في قضايا النزاع أو إبداء التحيز، وتتطلب الموضوعية الالتزام بالدقة، ومعايير الحقيقة الأخرى مثل الأهمية، وتفترض الموضوعية عدم وجود دوافع أو مصالح لطرف ثالث، ولا ينبغي أن تكون مشوبة بالذاتية، وفي بعض الجوانب، تتشابه الموضوعية، من الناحية النظرية، مع نموذج الاتصال العقلاني غير المشوه، إن هذه النسخة من المعيار النموذجي لممارسة الموضوعية باتت تمثل النموذج المهيمن على دور الصحفي المهني، وهي ترتبط بمبدأ الحرية إذ أن الاستقلال يعد شرطًا ضروريًا للتجرد والمصداقية، وفي ظل بعض الظروف مثل؛ القمع السياسي، والأزمات، وإجراءات الطوارئ والحروب، و يمكن ضمان حرية تقديم التقارير الإخبارية بموضوعية. (حاتم علي العسولي: 2017)

ويتسم ارتباط الحرية بالمساواة بقوة، فالموضوعية تستلزم سلوكًا منصفًا، وغير تمييزي تجاه المصادر والموضوعات التي تقدم عنها التقارير الإخبارية، ويجب التعامل مع الموضوعات كلها على قدم المساواة وينبغي التعامل مع وجهات النظر المختلفة حول وقائع المسائل التي تكون مصدر خلاف، أو نزاع على أنها متساوية الارتباط، والمكانة مع الأمور الأخرى، وفي العلاقات الناشئة داخل بيئات وسائل الإعلام تحتل الموضوعية أهمية بالغة إذ بمقدور وكالات الدولة، ومناصري مختلف الكيانات التحدث مباشرة إلى جماهيرهم عن طريق وسائل الإعلام، دون تشويه، أو تدخل من حراس البوابة الإعلامية، ودون المساس باستقلالية وسائل الإعلام، فالأعراف التي تحكم بموضوعية، جعلت القنوات الإعلامية تنأى بمحتواها التحريري عن المواد الإعلانية التي تحملها، ويمكن للمعلنين أن يفعلوا الشيء نفسه فيما يتعلق بالمحتوى

التحريري، كذلك يمكن التفرقة بين آراء هيأة التحرير والأخبار، إن جمهور وسائل الإعلام يعي مبدأ الأداء الموضوعي، وممارسته تزيد الثقة في المعلومات، وكذلك في الآراء التي تطرحها وسائل الإعلام، وترى وسائل الإعلام نفسها أن الموضوعية تضفي على منتجها الإخباري قيمة أعلى داخل سوق المنافسة. (عامر خالد احمد: 2021: 201-230)

ويتحتم أن تتعلق الموضوعية بالقيم، وكذلك بالحقائق التي لها آثار تقييمية، لذلك ضمن ستاهل Stahl مخططه الواقعية التي تنطوي أولاً على عدد كبير من معايير الحقيقة الأخرى، مثل: اكتمال الرواية والدقة، وحسن النية وعدم التضليل، أو كتم ما هو ذا صلة، أما الجانب الرئيس الثاني للواقعية؛ فيتمثل في الارتباط، ومن الصعب تحديد ذلك الجانب، وتحقيقه على نحو موضوعي، فهو مرتبط بعملية الاختيار لا بشكل الطرح، ويتطلب أن يجري الاختيار وفقًا لمبادئ واضحة، وسليمة بخصوص ما هو مهم للمتلقي والمجتمع، وفي الغالب إن ما يؤثر بقوة في القطاع الأكبر من الناس يُرجح أن يكون الأكثر في سمة الارتباط ووفقًا لمخطط ستاهل Stahl تفترض النزاهة وجود سلوك حيادي، يتحقق في التوازن بين ما يتعارض من التفسيرات، أو وجهات النظر، أو روايات الأحداث، والحيادية في الطرح، وأضاف دنيس ماكويل إلى مخطط ستاهل، عنصراً مكملاً لمعنى الموضوعية هو المعلوماتية، إذ تشير المعلوماتية إلى خصائص المحتوى المعلوماتي التي يُحتمل أن تحسن فرص إيصال المعلومات إلى الجمهور؛ لأنها أثارت الانتباه، واستوعبها الفهم، وحفظتها الذاكرة، وما إلى ذلك وغالباً ما يهمل هذا الجانب العملي للمعلومات في المعايير المهنية مع ضرورته الكبيرة لتشكيل المفهوم الأكمل للأداء المعلوماتي الجيد.

4 – الحياد

يعرف ستاهل الحياد بأنه " البعد عن استعمال لغة عاطفية، أو أي شكل من أشكال استمالة الجمهور نحو موقف معين تجاه الموضوع الوارد في الخبر" (محمد حسام الدين: 2003: 98)

يُعد الحياد من أهم المبادئ المهنية في العمل الإعلامي، ويقصد به تقديم الأخبار والمعلومات بصورة موضوعية خالية من الميول والانحياز، وقد عرّفه ستاهل بأنه "البعد عن استعمال لغة عاطفية، أو أي شكل من أشكال استمالة الجمهور نحو موقف معين تجاه الموضوع الوارد في الخبر"، وهو تعريف يبرز جوهر الحياد القائم على عدم التأثير اللفظي أو العاطفي في المتلقي، ويعني ذلك أن الصحفي مطالب بأن يلتزم لغة واضحة ومحايدة، بعيدة عن التوصيفات القيمية، وأن يتجنب استخدام مفردات تحمل في مضمونها تأييداً أو معارضة لأي طرف من أطراف الحدث. (عبدالله الرمضان: 2015: 112)

ويتميز الحياد بعدة خصائص أساسية، أهمها الدقة في نقل المعلومات والابتعاد عن إصدار أحكام مسبقة إضافة إلى الحفاظ على مسافة متساوية بين جميع الأطراف المعنية بالقضية، كما يتطلب الفصل الواضح بين الخبر والرأي، بحيث يقدّم الصحفي الوقائع كما هي دون دمجها بوجهات نظر شخصية أو تعليقات تفسيرية، ويشمل الحياد أيضاً التزام اللغة الموضوعية التي تخلو من التضخيم أو التهويل أو العبارات التي تثير التعاطف أو الرفض لدى الجمهور.

وتبرز أهمية الحياد في كونه أحد الأسس التي تعزز ثقة الجمهور في الوسيلة الإعلامية، إذ يضمن للمتلقي فرصة تكوين رأيه الخاص بحرية بعيداً عن التأثيرات الموجهة، كما يحمي المؤسسة الإعلامية من الاتهام بالتحيز أو التضليل، ويُسهم في دعم الشفافية وتعزيز النقاش العام المبني على المعلومات لا الانفعالات. ويُعد الالتزام بالحياد ضرورة في البيئات الديمقراطية، حيث تساهم التغطية غير المنحازة في ترسيخ الوعي ونشر المعرفة الصحيحة حول القضايا العامة.

ومع ذلك، يواجه الحياد الإعلامي مجموعة من التحديات، أبرزها الضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تتعرض لها المؤسسات الإعلامية، إلى جانب التأثيرات الشخصية للصحفي نفسه، أو محاولة جذب الجمهور عبر الأساليب العاطفية والمثيرة، كما يشكل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي تحدياً إضافياً بسبب الخلط المتكرر بين الرأي والخبر في تلك المنصات، الأمر الذي يتطلب مزيداً من اليقظة المهنية للحفاظ على المعايير التحريرية. (محمود بدر: 2010: 85)

ويُعد اختيار اللغة أحد أهم عوامل تحقيق الحياد، إذ إن الكلمات قد تحمل بشكل غير مباشر أحكاماً تقييمية أو مواقف منحازة فعلى سبيل المثال، استخدام تعبيرات مثل "الهجوم الوحشي" أو "المعارضة المتطرفة" يعكس انحيازاً لغوياً، بينما يُظهر التعبير المحايد التزاماً بالموضوعية من خلال القول "شنّت القوات هجوماً" أو "وصفت الحكومة مجموعة معينة بأنها متطرفة"، ويعكس هذا الاختلاف مدى تأثير المفردة في تشكيل اتجاهات الجمهور، الأمر الذي يجعل الحياد اللغوي أحد الركائز الأساسية في العمل الصحفي.

5 - التوازن

يشير هذا المفهوم إلى آراء عديدة منها أن التوازن يعني إفساح المجال لأصحاب الآراء ووجهات النظر المختلفة ليكونوا في دائرة الضوء، وليس فقط اثنين من المتخاصمين أو وجهتي نظر، وهو ما يصور الأمر على أن هناك اختيارين فقط، بينما هناك الكثير من الاحتمالات والآراء والحلول ويشير آخرون إلى الدور المناط بالمؤسسة الإعلامية في قدرتها التعبير عن وظيفتها الرقابية والتعبير عن الرأي العام والتوازن بين صياغة الرأي العام والتعبير عنه لكن مبدأ التوازن هذا كثيراً ما يجري تطبيقه بصورة زائفة وشكلية كذلك لا يلاحظ التمايز بين وسائل الإعلام المختلفة في هذا المعيار، إذ باستطاعة وسائل الإعلام كافة تحقيق قدر كبير من هذا المعيار مع بذل بعض الجهد لهذا الغرض. (عزام علي عنانزة: 2017: 449-489)

يُعد التوازن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المهنية الإعلامية، ويقصد به تقديم مختلف الآراء ووجهات النظر المرتبطة بالقضية محل المعالجة، بحيث لا تقتصر التغطية على طرح ثنائية الطرفين المتخاصمين أو الاكتفاء بوجهتي نظر فقط، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصوير القضية وكأنها محصورة في خيارين لا غير، ويؤكد عدد من الباحثين أن التوازن يتطلب إفساح المجال أمام الطيف الكامل للمواقف المحتملة، بما في ذلك الآراء الأقل حضوراً أو التي لا تحظى بتمثيل قوي في الساحة العامة، باعتبار أن ذلك يعكس طبيعة الواقع وتعقيداته الحقيقية. (ناهد عبدالمجيد: 2012: 73-78)

ولا يقتصر مفهوم التوازن على عرض تعددية الآراء فقط، بل يمتد ليشمل قدرة المؤسسة الإعلامية على أداء وظائفها الأساسية في المجتمع، وفي مقدمتها الوظيفة الرقابية والتعبير عن الرأي العام، إذ يحقق التوازن هنا حالة من الانسجام بين عمليتي **صياغة الرأي العام** من خلال إبراز القضايا المهمة، و**التعبير عن هذا الرأي** كما يتشكل في المجتمع، دون تدخل أو تحريف أو انتقائية في نقل المواقف.

ورغم أهمية هذا المبدأ، إلا أن تطبيقه في الواقع كثيراً ما يتخذ صوراً شكلية أو زائفة، حيث تعتمد بعض الوسائل الإعلامية على تقديم رأيين متعارضين فحسب لإظهار ما يسمى "التوازن المصطنع"، دون أن يعكس ذلك التعدد الحقيقي في الحقائق والروايات والاتجاهات، كما لا يؤخذ بالاعتبار التمايز بين وسائل الإعلام المختلفة في قدرتها على تطبيق هذا المعيار، رغم أن جميع الوسائل – مع توفر الإرادة المهنية – قادرة على تحقيق مستويات جيدة من التوازن في تغطياتها. (حسن سليم: 2016: 112-119)

ثانياً: أخلاقيات المهنية للقائمين بالاتصال في الصحافة الرقمية في تعزيز الصحافة الوطنية

أدى ظهور الصحافة الإلكترونية إلى إثارة مجموعة واسعة من القضايا الإشكالية التي شغلت الباحثين والمهنيين في مجالات الإعلام والاتصال، لما ترتب عليها من تغيّرات جذرية في بنية الممارسة الصحفية وآليات إنتاج المحتوى وتوزيعه، ولعل أبرز هذه القضايا يتعلق بحدود الرقابة على المادة الصحفية المنشورة رقمياً، في ظل انفلات وسائل النشر من القيود التقليدية التي تحكم الصحافة الورقية، كما تبرز إشكالية حرية الصحافة، حيث يعتبر الكثيرون أن النشر الإلكتروني قد منح فضاءً أوسع لحرية التعبير بعيداً عن المعايير المهنية والضوابط التي يلتزم بها الصحفي في الوسائل التقليدية.

(حسين شفيق: 2005: 39)

وتطرح البيئة الرقمية كذلك سؤالاً محورياً حول ما إذا كان النشر الإلكتروني قد أصبح منفذاً للفاعلين والجهات غير القادرة على إصدار صحف مطبوعة، خاصة المنتمين إلى فصائل سياسية مختلفة، كما يثير التساؤل المتصل بمستقبل المصطلحات التقليدية مثل الصحافة المحلية والإقليمية والوطنية، في ظل الطبيعة العابرة للحدود التي تتميز بها المنصات الرقمية، ويتفرع عن ذلك جدل آخر حول ما إذا كانت الصحافة الإلكترونية ستشكل بديلاً فعلياً للصحافة الورقية، وتؤثر بالتالي على جمهورها التقليدي وتراجع تأثيرها في المجال العام.

وتتسع دائرة الإشكاليات لتشمل العلاقة بين النشر عبر الشبكة من جهة، وحقوق المؤلف والملكية الفكرية والرقابة على المصنفات من جهة أخرى، إضافة إلى التساؤل حول مدى التزام الصحافة الإلكترونية بالمعايير الأخلاقية المعتمدة في الممارسة الصحفية الكلاسيكية، وتعد هذه التساؤلات مجتمعة محوراً رئيساً للنقاش الأكاديمي والمهني، إذ تُعبر عن حالة من القلق والتساؤل حول مستقبل المهنة في ظل التحولات السريعة التي يشهدها المجال الرقمي. (درويش اللبان: 2005: 41)

وفي مواجهة هذه التحديات، عملت العديد من المؤسسات الإعلامية على وضع مدونات سلوك وأطر معيارية لضبط الأداء الصحفي الإلكتروني فعلى سبيل المثال، وضعت "هيئة تحرير راديو عُمان"

مجموعة من المبادئ المنظمة لخدمة الصحافة الإلكترونية والصحفيين العاملين فيها، بهدف تعزيز المعايير المهنية في الصحافة الرقمية – سواء كانت إذاعية أو تلفزيونية أو عبر الإنترنت – وتوطيد ثقة الجمهور بالمحتوى المنشور، وضمان ممارسة مهنية قائمة على الحرية المسؤولة والتزام الحقيقة.

ويذهب العديد من المختصين إلى ضرورة أن يشعر الصحفي الإلكتروني بمسؤولية اجتماعية مضاعفة نظراً لاتساع نطاق تأثيره وسرعة انتشار المحتوى الرقمي، وتتجسد هذه المسؤولية في الالتزام بخدمة الجمهور أولاً، والنأي عن أي مصالح قد تضعف الثقة أو تقوّض المصداقية، كما تشمل الواجبات الأخلاقية عرض تنوع المجتمع وتمثيل مختلف فئاته بصورة موضوعية، وتوفير معلومات واسعة ومتوازنة تمكّن الجمهور من اتخاذ قرارات واعية. (العبدالله سنو: 1999: 83)

ويتحمل الصحفي الإلكتروني كذلك مسؤولية البحث الدؤوب عن الحقيقة، وتقديم الأخبار بموضوعية ودقة، مع تجنب تضارب المصالح، ويُعد كشف مصادر المعلومات – قدر الإمكان – أحد المتطلبات الأخلاقية الأساسية، مع الالتزام بالإشارة الواضحة إلى المواد المقتبسة من وسائل إعلام أخرى، واحترام حقوق الملكية الفكرية، كما يُحظر التلاعب بالصور أو المقاطع الصوتية بما يغيّر سياقها أو يضلل الجمهور، مع ضرورة إبلاغ الجمهور بأي تعديل جرى على المحتوى.

وتتسع هذه القواعد لتشمل التعامل الأخلاقي مع ضحايا الجرائم أو الكوارث، واحترام خصوصيتهم وكرامتهم، بالإضافة إلى إعداد تقارير تحليلية تعتمد على الفهم المهني لا الانحياز الشخصي، ويعد احترام حق المتهم في محاكمة عادلة من المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها في التغطية الرقمية، أما اللجوء إلى المصادر السرية فيُعد استثناءً لا يلجأ إليه إلا عند ارتباطه بالمصلحة العامة أو عند احتمال تعرض المصدر لأذى مباشر. (خالد زعموم، السعيد بومعيزة: 2007: 28)

كما يتوجب على الصحفي الإلكتروني استخدام الأدوات التقنية بكفاءة ومسؤولية، وتجنب التقنيات التي تشوه الحقائق أو تخلق الإثارة المصطنعة، والالتزام بالفصل الواضح بين الخبر والرأي، ويُطلب منه كذلك الامتناع عن أي ممارسات أو علاقات قد تُضعف استقلالية المحتوى، بما في ذلك الضغوط التي قد يمارسها المعلنون أو الجهات النافذة أو حتى مالكو المؤسسة الإعلامية.

ومن الجوانب المهمة أيضاً ضرورة تعزيز فرص التدريب وبناء القدرات في مجال اتخاذ القرار الأخلاقي، بما يضمن الارتقاء بالممارسة المهنية في بيئة رقمية تتسم بالتغير المستمر، ويُختتم ذلك بالتأكيد على ضرورة التزام الصحفي الإلكتروني بمبدأ المسؤولية المهنية تجاه الصحافة الرقمية، وبما يتوافق مع أخلاقيات الاتصال ودور الإعلام الوطني في تعزيز الوعي العام. (سعد ولد جاب الله: 2006: 55)

ثالثاً: الاتجاهات الوطنية للقائمين بالاتصال في الصحافة الرقمية في تعزيز الصحافة الوطنية

شهدت البيئة الإعلامية خلال العقدين الأخيرين تحولات كبيرة بفعل الثورة الرقمية وتطور وسائل الاتصال الحديثة، ولم يقتصر هذا التحول على الوسائل والأدوات والمنصات، بل امتد ليطال أنماط الممارسة المهنية للعاملين في الحقل الإعلامي، وعلى رأسهم القائمون بالاتصال، ومع انتشار الصحافة الرقمية وتوسع دورها في تشكيل الرأي العام، أصبحت مسألة الاتجاهات الوطنية للقائمين بالاتصال قضية محورية في تقييم جودة المحتوى ودرجة التزامه بالمصالح الوطنية، لا سيما في ظل تصاعد تأثير وسائل الإعلام العابرة للحدود وتنامي المنافسة الإعلامية العالمية.

تبرز أهمية دراسة هذه الاتجاهات في كون الصحافة الوطنية، سواء كانت مطبوعة أو رقمية، تعتمد في تأثيرها على مدى وعي الصحفيين وإدراكهم لمسؤولياتهم تجاه الوطن والمجتمع، ويتضح ذلك بشكل خاص في أوقات الأزمات، والصراعات، والانقسامات السياسية، حيث يكون للاتجاهات الوطنية للقائمين بالاتصال أثر مباشر في تعزيز انتماء المتلقين ودعم القيم المشتركة، والتصدي للتهديدات التي تستهدف الأمن الفكري والمجتمعي. (عباس مصطفى صادق: 2011: 55)

مفهوم الاتجاهات الوطنية : الانتماء الوطني يُعبر عن الولاء والالتزام تجاه الوطن وقيمه العليا، ويتجسد في سلوك الفرد ومواقفه تجاه القضايا العامة، ويعرّف العديد من الباحثين الاتجاه الوطني بأنه "مجموعة المعتقدات والميول والمشاعر الإيجابية التي يحملها الفرد نحو وطنه، وتنعكس على مشاركته في خدمة المجتمع والدفاع عن مصالحه".

وتشمل الاتجاهات الوطنية لدى القائمين بالاتصال عدة أبعاد رئيسة، منها: الولاء للمصلحة العامة فوق المصالح الحزبية أو الشخصية، التمسك بالقيم المشتركة للمجتمع، والقدرة على التمييز بين النقد البنّاء

والهجوم غير المبرر، ومقاومة التضليل والأخبار الزائفة التي تستهدف الاستقرار الوطني. (عباس مصطفى صادق: 2011: 33)

مفهوم القائم بالاتصال : القائم بالاتصال هو الفرد الذي يتولى دوراً في إنتاج أو تحرير أو نشر الرسائل الإعلامية، ويرتبط دوره بمدى التزامه بالمعايير المهنية والقيم الأخلاقية، وفي الصحافة الرقمية، يتسع مفهوم القائم بالاتصال ليشمل الصحفيين العاملين في المنصات الإلكترونية، صُنّاع المحتوى الإخباري محرري الأخبار الرقمية، ومديري صفحات التواصل الاجتماعي التابعة للمؤسسات الإعلامية.

مفهوم الصحافة الرقمية : الصحافة الرقمية هي الصحافة التي تعتمد على الإنترنت كوسيط رئيس لنشر المعلومات، وتشمل المواقع الإخبارية، والصحف الإلكترونية، والتطبيقات الإخبارية، ومنصات التواصل الاجتماعي، وتميزها خصائص عدة، أبرزها: السعة اللانهائية، والتفاعلية، والإيصال الفوري للمعلومات، وتعدد الوسائط بما يشمل النصوص والصور والفيديو والصوت والبيانات. (محمود فطافطة: 2012: 18)

الاتجاهات الوطنية للقائمين بالاتصال في البيئة الرقمية

أولاً: الالتزام بالمصلحة الوطنية

يمثل الالتزام بالمصلحة الوطنية أحد العناصر الأساسية في اتجاهات القائمين بالاتصال، ويتجلى ذلك في تقديم المعلومات الصحيحة التي تكشف التحديات المجتمعية، والابتعاد عن الشائعات أو الإعلام التحريضي، وتعزيز خطاب الوحدة الوطنية ونبذ خطاب الكراهية.

ثانياً: الدفاع عن القيم والهوية الوطنية

تلعب الصحافة الرقمية دوراً محورياً في حماية الهوية الوطنية من تأثير العولمة الثقافية، ويتطلب ذلك من القائمين بالاتصال إبراز القضايا الوطنية في صدارة المحتوى، ودعم الثقافة المحلية واللغة الوطنية ومواجهة الممارسات الإعلامية التي تستهدف تشويه الرموز الوطنية والمجتمعية. (خالد غسان المقدادي: 2014: 35)

ثالثاً: التزام المهنية والموضوعية

تستند الاتجاهات الوطنية إلى الالتزام بالمهنية والموضوعية، ويشمل ذلك التحقق من مصادر المعلومات اتباع معايير التوازن والحياد، وعرض مختلف وجهات النظر بموضوعية، بعيداً عن الانحياز السياسي أو الاستغلال الحزبي.

رابعاً: محاربة التضليل والمعلومات الزائفة

تعد محاربة الأخبار الكاذبة والتضليل جزءاً لا يتجزأ من الاتجاه الوطني، ويشمل ذلك رصد الحسابات المشبوهة، استخدام أدوات التحقق الرقمية، وتوعية الجمهور بطرق التمييز بين المحتوى الموثوق وغير الموثوق. (عباس مصطفى صادق: 2011: 9)

دور الاتجاهات الوطنية للقائمين بالاتصال في تعزيز الصحافة الوطنية

أولاً: تعزيز الثقة في المؤسسات الإعلامية

تسهم الاتجاهات الوطنية في بناء الثقة بين الجمهور ووسائل الإعلام، إذ يميل الجمهور لمتابعة الوسائل التي تتميز بالمسؤولية المهنية والوطنية، مما يعزز استمرارية الصحافة الوطنية وقدرتها على التأثير.

ثانياً: دعم الأمن الفكري والمجتمعي

تعمل الصحافة الرقمية التي تتبنى اتجاهاً وطنياً على التصدي للخطابات المتطرفة والتحريضية والمساهمة في نشر الوعي وتعزيز ثقافة الحوار بين مختلف فئات المجتمع.

ثالثاً: الحفاظ على السلم الاجتماعي

يساعد التركيز على مخاطرة الشائعات ومحاربة خطاب الكراهية في خفض التوترات الاجتماعية والسياسية، مما يعزز السلم الاجتماعي ويقلل من الأزمات المحتملة. (خالد غسان المقدادي: 2014: 36)

رابعاً: تعزيز المشاركة المجتمعية

تسهم الصحافة الوطنية الرقمية في دفع الجمهور نحو المشاركة في العمل العام، من خلال تغطية المبادرات المجتمعية، والبرامج الوطنية، والقضايا التنموية، وهو ما يعزز الوعي السياسي والاجتماعي ويعمّق الانتماء الوطني. (فيصل محمد عبد الغفار: 2015: 82)

يتضح أن الاتجاهات الوطنية للقائمين بالاتصال تمثل محوراً أساسياً في نجاح الصحافة الرقمية في أداء دورها المجتمعي، خاصة في ظل بيئة إعلامية مفتوحة وتحديات متزايدة تشمل التضليل والصراعات

الرقمية، فإذا توفرت لدى القائمين بالاتصال قيم الولاء الوطني والمهنية والالتزام بالمصلحة العامة، فإن الصحافة الرقمية ستستطيع دعم الاستقرار الوطني، وتعزيز الهوية الوطنية، ورفع الوعي المجتمعي وحماية الجمهور من التلاعب الإعلامي.

رابعاً: الأهداف المهنية للقائمين بالاتصال في الصحافة الرقمية في تعزيز الصحافة الوطنية

يلعب القائمون بالاتصال في الصحافة الرقمية دوراً محورياً في ترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على تماسك المجتمع، خصوصًا في ظل التحولات التكنولوجية التي جعلت الجمهور جزءًا فاعلًا في العملية الاتصالية وتتمثل الأهداف المهنية للقائمين بالاتصال في هذا السياق في مجموعة من المهام والمعايير التي تهدف إلى تعزيز الصحافة الوطنية، وتوجيه المحتوى الإعلامي بما يتوافق مع المصلحة العامة وبناء الوعي الجمعي، ويمكن توضيح هذه الأهداف على النحو الآتي:

1 - تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ الانتماء

يُعد تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ الانتماء أحد أهم الأهداف الجوهرية للقائمين بالاتصال في البيئة الإعلامية الحديثة، ولا سيما في ظل التحول الرقمي الذي أعاد تشكيل طرق إنتاج وتلقي المعلومات. فالهوية الوطنية ليست مجرد رموز تُرفع أو شعارات تُردد، (اسماعيل سليمان ابو جلال: 2012: 53) بل هي منظومة قيم وتاريخ مشترك تُسهم وسائل الإعلام في إعادة إحيائها وترسيخها لدى الجمهور، ومن خلال هذا الدور يسعى القائمون بالاتصال إلى بناء وعي وطني متماسك يساعد على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويعزز ثقة المواطن بوطنه ومؤسساته.

يعمل القائمون بالاتصال على تحقيق هذا الهدف عبر إنتاج محتوى إعلامي يعكس الصورة الحقيقية للتنوع الثقافي الليبي، ويبرز القيم الجامعة التي تربط مختلف مكونات المجتمع ويتضمن ذلك تسليط الضوء على الرموز الوطنية والتاريخية، وإحياء التراث الثقافي، ونشر قصص النجاح المحلية التي تعكس روح العطاء والانتماء، كما يحرص القائمون بالاتصال على تقديم هذا المحتوى بأساليب سردية حديثة تناسب طبيعة الإعلام الرقمي، مثل الفيديوهات القصيرة، والإنفوغرافيك، والقصص التفاعلية بما يعزز من تفاعل الجمهور مع الرسالة الوطنية.

ويُسهم هذا الدور بشكل مباشر في دعم الصحافة الوطنية، إذ يؤدي إبراز الهوية الوطنية إلى تعزيز الثقة في الوسائل الإعلامية المحلية، ويمنح الجمهور شعورًا بأن الإعلام يعبر عن قضاياه ويمثل واقعه ويعكس طموحاته، كما يساعد هذا التوجه على مواجهة حالة التشويش المعلوماتي الناتجة عن انتشار الأخبار المضللة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث يصبح الجمهور أكثر قدرة على التمييز بين المحتوى الوطني الصادق والرسائل التي تستهدف إثارة الانقسام أو زعزعة الاستقرار. (فضيل دليو: 1999: 33)

ولا يتوقف دور القائمين بالاتصال عند تقديم محتوى وطني فقط، بل يشمل أيضًا ب ناء خطاب إعلامي مستمر يرسّخ روح المواطنة الإيجابية، وذلك من خلال تشجيع المشاركة المجتمعية، وتعزيز قيم التسامح والتعايش، وتسليط الضوء على المبادرات التي تجمع المواطنين نحو أهداف مشتركة، وعندما ينجح الإعلام في تقديم هذه الجهود بشكل متكامل، فإنه يساهم في إعادة تشكيل الوعي الجمعي وإعادة ربط الفرد بوطنه، ما ينعكس إيجابًا على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

2 - مواجهة المعلومات المضللة وبناء خطاب إعلامي موثوق

تُعد مواجهة المعلومات المضللة إحدى أهم المهام التي تقع على عاتق القائمين بالاتصال في البيئة الإعلامية الرقمية، التي تتسم بسرعة انتشار المحتوى وغياب الضوابط المهنية في الكثير(سعيد الحديدي: 2004: 102) من المنصات. فمع التحول إلى الصحافة الرقمية أصبح الجمهور عرضة لكمّ هائل من الأخبار غير المحققة والشائعات التي تنتشر في ثوانٍ معدودة، ما قد يؤدي إلى خلق حالة من الارتباك والقلق الجماعي، وهنا يأتي دور القائمين بالاتصال في مواجهة هذه الموجة من التضليل عبر تقديم محتوى موثوق ومبني على أسس مهنية ثابتة.

تبدأ عملية مكافحة الأخبار الكاذبة بمبدأ جوهري هو التحقق من المعلومات قبل نشرها، وهو ما يتطلب من القائمين بالاتصال استخدام أدوات التحقق الرقمي (Digital Verification) والبحث العكسي عن الصور، والتواصل مع المصادر الرسمية، ومراجعة البيانات الأولية بدقة، ويعتمد هذا العمل على مجموعة من المعايير المهنية، مثل توثيق المعلومات من أكثر من مصدر مستقل، والتأكد من مصداقية الجهة التي صدرت عنها المعلومة، وتحليل السياق الذي ظهرت فيه القصة الإخبارية لتفادي اجتزائها أو تضخيمها.

وإلى جانب التدقيق المهني، يلتزم القائمون بالاتصال ببناء ثقافة إعلامية مسؤولة تنبه الجمهور إلى مخاطر تداول المعلومات غير الموثوقة، ويشمل ذلك نشر مواد توعوية تشرح كيفية تمييز الأخبار الحقيقية عن المزيفة، وتقديم أمثلة على حالات تضليل شائعة، وتدريب الجمهور — خصوصًا الشباب — على التفكير النقدي عند التعامل مع المحتوى الرقمي ومن خلال هذا النهج، يصبح المواطن شريكًا في عملية مواجهة التضليل، وليس مجرد متلقٍ سلبي.

إن التصدي للمعلومات المضللة لا يقتصر على الجانب المهني فقط، بل يحمل أبعادًا اجتماعية وسياسية مهمة، حيث يؤدي انتشار الشائعات إلى خلق حالة من عدم الثقة بين المواطنين والمؤسسات، وقد يُسهم في زيادة الانقسام الاجتماعي أو في تعطيل جهود المصالحة الوطنية ولذلك، يعمل القائمون بالاتصال على تقديم خطاب إعلامي متوازن يعتمد على الحقائق، ويبتعد عن الإثارة، ويركز على نقل الصورة الكاملة للأحداث، وهذا النوع من الخطاب يعزز الثقة بالإعلام الوطني ويساعد على توجيه الرأي العام نحو الاستقرار. (فضيل دليو: 1999: 33)

3 ـ دعم خطاب المصالحة الوطنية وتقليل مستوى الاستقطاب

يُعد دعم خطاب المصالحة الوطنية من أبرز الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات الإعلامية والقائمون بالاتصال في السياق الليبي، نظرًا لما شهدته البلاد من انقسامات سياسية واجتماعية خلال السنوات الماضية وفي ظل هذا الواقع (محمد عبدالله: 2020: 45)، يصبح الخطاب الإعلامي عنصرًا أساسيًا في بناء بيئة نفسية واجتماعية تسمح بتهدئة التوترات وتعزيز الثقة بين مكوّنات المجتمع، فالمصالحة ليست مجرد اتفاقات سياسية، بل هي عملية اجتماعية واسعة تحتاج إلى إعلام مسؤول يهيئ الأرضية المناسبة لها.

يسعى القائمون بالاتصال إلى توجيه الحوار العام نحو التهدئة بدلاً من التصعيد، وذلك من خلال إنتاج مواد إعلامية تركز على المشتركات الوطنية مثل الهوية الجامعة، والقيم المشتركة، والمصالح العامة التي يتفق عليها المواطنون مهما اختلفت توجهاتهم، ويساعد هذا النهج على إعادة تشكيل الوعي الجمعي بطريقة تقلل من الشعور بالفرقة، وتدفع نحو رؤية موحدة تقوم على فكرة أن ما يجمع الليبيين أكبر بكثير مما يفرقهم. (علي الزبيدي: 2019: 78)

كما يقوم القائمون بالاتصال بتغطية الخلافات والنزاعات بموضوعية وحياد، مع تجنب الخطاب التحريضي أو اللغة التي قد تزيد من حدة الانقسام، ويحرصون على تقديم الآراء المختلفة ضمن مساحة متوازنة تحترم التعددية الفكرية والسياسية دون أن تمنح مساحة لأي خطاب كراهية أو تحريض، ويُعد هذا الأسلوب جزءًا أساسيًا في بناء ثقة الجمهور بالإعلام؛ لأنه يشعر أن المؤسسة الإعلامية لا تنحاز إلى طرف ضد آخر، بل تعمل على خدمة الصالح العام.

وفي إطار تعزيز المصالحة، يشجع الخطاب الإعلامي على التسامح والحوار والانفتاح بين مختلف مكونات المجتمع، ويظهر ذلك في البرامج الحوارية، والمواد الوثائقية، والحملات الرقمية التي تسلط الضوء على قصص نجاح للمجتمع عندما يتعاون، وتعرض نماذج إيجابية للتعايش بين المناطق والقبائل والجماعات المختلفة، كما يعمل الإعلام على تقديم رسائل أخلاقية واجتماعية تدعو لاحترام الآخر ونبذ العنف اللفظي والرمزي. (فاطمة الشامي: 2021: 102)

4 ـ تعزيز المشاركة المجتمعية في الفضاء الرقمي

يُعتبر الفضاء الرقمي اليوم منصة حيوية لتعزيز التواصل بين الإعلام والمواطنين، إذ يتيح للمجتمع فرصًا أوسع للمشاركة والتفاعل المباشر مع الأحداث والقضايا المحلية، وفي هذا السياق، يسعى القائمون بالاتصال إلى تحويل هذا التفاعل من مجرد متابعة سلبية إلى مشاركة فعّالة تُسهم في تشكيل المحتوى العام وتوجيه النقاش العام بطريقة مسؤولة، فالتفاعل الرقمي لم يعد خيارًا، بل أصبح عنصرًا أساسيًا في تعزيز الديمقراطية التشاركية وتقوية الروابط بين المؤسسات الإعلامية والجمهور.

يشمل هذا الدور تمكين المواطنين من التعبير عن آرائهم وأفكارهم ومقترحاتهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية المختلفة، سواء من خلال التعليقات، والمشاركة في الاستطلاعات، أو إنتاج محتوى رقمي محلي، ويؤدي هذا التمكين إلى شعور المواطن بأن صوته مسموع، وأن له دورًا حقيقيًا في تشكيل الخطاب الإعلامي والمجتمعي، ما يزيد من إحساسه بالمسؤولية تجاه قضايا وطنه.

كما يسعى القائمون بالاتصال إلى تنظيم حملات وفعاليات رقمية تفاعلية تشجع على مشاركة أكبر عدد ممكن من المواطنين، مثل المسابقات الإعلامية، الهاشتاغات الوطنية، أو المنتديات الرقمية التي تناقش

القضايا المحلية بطريقة حضارية، ويتيح هذا الأسلوب جمع أفكار المجتمع المختلفة، ويساعد على بناء قاعدة بيانات معرفية يمكن الاعتماد عليها في صياغة محتوى إعلامي يلامس احتياجات الجمهور واهتماماته. (يوسف القمودي: 2020: 56)

من خلال تعزيز المشاركة الرقمية، يتحقق تبادل مستمر بين الإعلام والجمهور، مما يعزز الثقة ويقلل من فجوة المعلومات بين المواطن والمؤسسات الإعلامية، كما أن هذا التفاعل يتيح للقائمين بالاتصال التعرف على احتياجات المجتمع، ومعالجة المشكلات الملحة، وتصحيح المعلومات المغلوطة بسرعة ما يخلق بيئة إعلامية أكثر شفافية ومسؤولية.

5 - رفع مستوى الوعي بالقضايا الوطنية

يُعد رفع مستوى الوعي بالقضايا الوطنية من أهم المهام التي يقوم بها القائمون بالاتصال، إذ يتطلب الأمر القدرة على تبسيط المعلومات المعقدة وتحويلها إلى محتوى يمكن للجمهور العادي فهمه بسهولة. فالمواطن الذي يمتلك وعيًا كافيًا بالقضايا الوطنية يكون أكثر قدرة على المشاركة الإيجابية في الحياة العامة واتخاذ القرارات المسؤولة، كما يكون أقل عرضة لتأثير الشائعات أو التضليل الإعلامي. (احمد الحداد: 2018: 34)

يشمل هذا الدور تقديم المعلومات بطريقة موضوعية ومهنية، مع مراعاة الدقة في عرض البيانات والحقائق، والابتعاد عن التحريف أو المبالغة، ويعتمد القائمون بالاتصال على أدوات متعددة لتوصيل الرسائل، مثل المقالات الإخبارية، والرسوم البيانية، والفيديوهات التوضيحية، والبرامج الحوارية، بحيث تتناسب مع مستويات مختلفة من الجمهور وتلبي احتياجاتهم المعرفية.

بالإضافة إلى ذلك، يسعى الإعلاميون والقائمون بالاتصال إلى ربط المعلومات بالقضايا اليومية للمواطنين، مثل الاقتصاد، والصحة، والتعليم، والأمن، بما يجعل القضايا الوطنية ملموسة وذات أثر مباشر على حياتهم، هذا النهج يخلق شعورًا بالمسؤولية المشتركة ويحفز الأفراد على المشاركة في المبادرات الوطنية والمشروعات المجتمعية، ويعزز الوعي الجماعي بأهمية التعاون لتحقيق الأهداف الوطنية.

من خلال رفع مستوى الوعي، يتمكن القائمون بالاتصال من تشجيع الحوار البناء بين المواطنين والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدن، فالوعي المتنامي يتيح للمواطنين فهم السياسات والخطط الوطنية، ويساعدهم على تقديم الملاحظات والمقترحات بطريقة عقلانية، كما يقلل من الصدمات الناتجة عن سوء الفهم أو المعلومات الناقصة.

6 - تبني ممارسات مهنية وأخلاقية في التغطية الرقمية

تُعد الممارسات المهنية والأخلاقية في التغطية الرقمية حجر الأساس لبناء صحافة وطنية قوية وموثوقة. فالقائمون بالاتصال في بيئة الإعلام الرقمي يتحملون مسؤولية كبيرة، إذ أن سرعة انتشار المعلومات قد تؤدي إلى تضخيم الأخطاء أو نشر محتوى مضلل إذا لم تُراعَ قواعد المهنية، ومن هذا المنطلق، أصبح الالتزام بالدقة والموضوعية ضرورة لا غنى عنها لضمان تقديم محتوى يحقق المصلحة العامة ويحافظ على سمعة المؤسسات الإعلامية. (ليلى مصطفى: 2019: 60)

تشمل الممارسات المهنية التحقق من المصادر، وتجنب الانحياز السياسي أو الشخصي، والحرص على عرض المعلومات في سياقها الصحيح، كما يتطلب الأمر احترام خصوصية الأفراد وعدم نشر بيانات حساسة يمكن أن تلحق الضرر بالآخرين، ويعتبر هذا الالتزام جزءًا من ثقافة أخلاقية شاملة تساعد على ترسيخ الثقة بين الجمهور والمؤسسات الإعلامية، وتقلل من انتشار الأخبار الزائفة أو المحتوى التحريضي.

كما أن تجنب خطاب الكراهية والتحريض على العنف أو التمييز يمثل عنصرًا أساسيًا في الأخلاقيات الرقمية، إذ يساهم في خلق بيئة إعلامية آمنة ومحترمة لجميع فئات المجتمع، ويعمل القائمون بالاتصال على تعزيز هذه القيم عبر التدريب المستمر، ووضع المعايير الأخلاقية داخل المؤسسات الإعلامية ومراجعة المحتوى قبل النشر لضمان توافقه مع المبادئ المهنية.

تبني الممارسات المهنية والأخلاقية ينعكس أيضًا على مصداقية الصحافة الوطنية في الداخل والخارج ويجعل الجمهور أكثر استعدادًا لتلقي المعلومات والاعتماد على وسائل الإعلام المحلية كمصدر موثوق. وعندما يشعر المواطنون بالثقة تجاه الإعلام، فإنهم يساهمون بدورهم في دعم الاستقرار الاجتماعي

والسياسي، ويصبح الإعلام أداة فعّالة في توجيه النقاش العام بشكل بناء ومسؤول. (سامي البكري: 2020: 89)

7 - تمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات الصحيحة

يُعد تمكين الجمهور من الوصول إلى المعلومات الصحيحة ركيزة أساسية في الدور الذي يقوم به القائمون بالاتصال، إذ يضمن هذا الحق للمواطن في المعرفة ويمنحه القدرة على اتخاذ قرارات مستنيرة، فالإعلام الرقمي يتيح نشر المعلومات بسرعة، لكن ذلك يتطلب التزامًا بالمصداقية والدقة؛ لضمان وصول المحتوى الصحيح دون تحريف أو تضليل.

ينطوي هذا التمكين على نشر المعلومات الموثوقة بشكل شفاف وسريع، بحيث يصبح الجمهور على اطلاع دائم بالقضايا الوطنية والسياسات العامة، ويعزز هذا النهج مفهوم الإعلام الرقابي، حيث يمكن للصحافة الوطنية أن تلعب دورًا فعالًا في مراقبة الأداء الحكومي والمؤسسات العامة، وكشف أي تجاوزات أو سوء إدارة، بما يُسهم في دعم السياسات الوطنية وتعزيز المساءلة.

(خالد عبد الرحمن: 2021: 73)

من خلال ضمان وصول المعلومات الصحيحة، يُصبح الجمهور شريكًا نشطًا في العملية الإعلامية، إذ تتسع دائرة المشاركة المجتمعية وتزداد فرص الحوار البناء، كما يساهم هذا الأسلوب في رفع مستوى الثقة بين الجمهور والإعلام، ويقلل من انتشار الشائعات والمعلومات المضللة، ما يعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، ويجعل الصحافة الرقمية أداة فعّالة لدعم الديمقراطية والمساءلة المجتمعية.

8 - دعم التحول الرقمي للصحافة الوطنية

يشكل دعم التحول الرقمي للصحافة الوطنية أحد الأهداف الاستراتيجية للقائمين بالاتصال، إذ يتيح مواكبة التطورات التكنولوجية السريعة واحتياجات الجمهور الرقمي المتغير، فالتحول الرقمي لا يقتصر على نشر الأخبار على المنصات الإلكترونية، بل يشمل تطوير مهارات الصحفيين الرقمية، وتوظيف الوسائط المتعددة، واعتماد أساليب مبتكرة للوصول إلى الجمهور بطرق أكثر جذبًا وفاعلية.

يتضمن هذا الدعم تطوير البنية التكنولوجية للمؤسسات الإعلامية، مثل المواقع الإلكترونية التفاعلية تطبيقات الهواتف الذكية، والأنظمة الرقمية لإدارة المحتوى، كما يشمل تدريب العاملين على أدوات تحرير الفيديو والصوت، وتصميم الإنفوغرافيك، وإنتاج محتوى تفاعلي يواكب توجهات الجمهور الحديث، ما يزيد من قدرة الصحافة الوطنية على المنافسة محليًا وإقليميًا.

يساهم التحول الرقمي أيضًا في زيادة تأثير الإعلام الوطني في الساحة العامة، حيث يمكن الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع بشكل أسرع وأكثر دقة، مع توفير أدوات تحليلية لقياس تفاعل الجمهور واستجابة المجتمع للرسائل الإعلامية، ويتيح هذا النهج فرصة لتقديم محتوى إعلامي مبتكر، يعكس صورة حديثة للصحافة الوطنية ويجعلها عنصرًا مؤثرًا في تشكيل الرأي العام ودعم السياسات الوطنية.(ليلى مصطفى: 2019: 60)

9 - بناء جسور التواصل بين المؤسسات الرسمية والجمهور

يُعتبر بناء جسور التواصل بين المؤسسات الرسمية والجمهور أحد الأهداف الاستراتيجية للقائمين بالاتصال، إذ يُسهم بشكل مباشر في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، فالتواصل الفعّال يتيح للمواطنين الاطلاع على السياسات العامة والقرارات الرسمية، ويقلل من الفجوة المعرفية التي قد تؤدي إلى سوء الفهم أو انتشار الشائعات. (محمود حسن: 2021: 88)

يشمل هذا الدور نشر البيانات الرسمية والتفاعل المباشر مع الجمهور عبر المنصات الرقمية، سواء من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، والمواقع الرسمية، أو التطبيقات التفاعلية، ويتيح هذا الأسلوب للجمهور طرح الاستفسارات والحصول على إجابات دقيقة، ما يعزز شعورهم بالمشاركة في صنع القرار ويدعم مفهوم المساءلة والشفافية.

عندما تنجح المؤسسات الإعلامية في هذا النوع من التواصل، فإنها تخلق بيئة إعلامية موثوقة تساعد على الحد من الإشاعات والمعلومات المغلوطة، ويزداد إحساس المواطنين بأن الإعلام ليس مجرد ناقل للأخبار، بل وسيط موثوق يربطهم بالجهات الرسمية ويشرح لهم السياسات والخطط بطريقة واضحة ومباشرة.

10 - تقديم محتوى يعكس التنوع الثقافي والاجتماعي في ليبيا

يُعتبر تقديم محتوى يعكس التنوع الثقافي والاجتماعي في ليبيا هدفًا مهمًا لتعزيز الوحدة الوطنية ومكافحة الإقصاء، فالمجتمع الليبي غني بمكونات متعددة من مناطق وقبائل وثقافات، ويحتاج الإعلام إلى تمثيل هذه الفئات بعدالة لضمان شعور الجميع بالانتماء والمشاركة في الفضاء الوطني الرقمي.

يسعى القائمون بالاتصال إلى توظيف المحتوى الرقمي بطريقة شاملة تعكس هذا التنوع، من خلال تسليط الضوء على العادات والتقاليد، والفنون الشعبية، والمأكولات المحلية، واللغات واللهجات المختلفة وقصص نجاح من مختلف المناطق، ويعزز هذا الأسلوب شعور الجمهور بالاعتراف بهويتهم ومساهمتهم في النسيج الوطني، ويقلل من المشاعر السلبية الناتجة عن الإقصاء أو التهميش.

(رانيا سليمان: 2020: 102)

كما يُسهم هذا التوجه في تعزيز الحوار بين مختلف مكونات المجتمع، وتشجيع التفاعل الإيجابي بين الفئات المختلفة، بما يدعم أهداف المصالحة الوطنية ويقوي روح التضامن الاجتماعي، وعند تقديم المحتوى بطريقة عادلة ومتوازنة يصبح الإعلام الرقمي أداة لتعزيز الانتماء المشترك، ونشر قيم التسامح والتفاهم بين جميع المواطنين.

الإطار الميداني للدراسة

نوع البحث ومنهجه :

يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التي تُعد أسلوباً من أساليب التحليل المركزي على معلومات كافية دقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد أو فترة زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية. (رجاء وحيد دويدري: 2001: 183)

وتم الاستناد إلى الهدف العام لهذا البحث والمتمثل في اتجاهات الصحفيين الليبيين بالصحافة الرقمية وعلاقتهم بتعزيز معالجه قضايا المصالح الوطني وذلك المبادئ الأخلاقية والمهنية والاتجاهات الوظيفية للقائمين بالاتصال في ترسيخ قيم التسامح والحوار البنا بالدولة الليبية ولا سيما بعد النزاعات .

وعليه اعتمد هذا البحث على هذا المنهج الوصفي فيما يتعلق بأحد أهم تقسيماته وهي الدراسات المسحية وهي مسح القائم بالاتصال في الصحف الورقية.

مجتمع البحث والعينة:

يعرف مجتمع البحث بأنه مجموعة من الأفراد أو الأشياء أو الظواهر التي يسعى الباحث إلى دراستها واستخلاص النتائج منها، والتي تتوفر فيها خصائص معينه تتعلق بمشكلة البحث.

حيث تمثل مجتمع البحث بالقائمين بالاتصال في الصحف الإلكترونية العاملة فالدولة الليبية، وتثبت مضامينها في الصحف الإلكترونية للقضايا الليبية لتعزيز المصالحة الوطنية، وقد لجأ الباحث إلى اختيار عينة من الصحف الرقمية التي وقعت عليها الشروط.

1- هذه الصحف أظهرت توجهاً واضحاً نحو معالجة قضايا المصالحة الوطنية من خلال المقالات التحليلية أو التغطيات الإطارية أو استضافة الرأي العام.

2- التنوع الجغرافي والتحريري حيث تمثل هذه الصحف مناطق مختلفة من ليبيا وتتبنى سياسات تحريرية مختلفة للمعالجة الإعلامية للقضايا الوطنية.

3- توفر هذه الصحف منصات تواصل فعالة مما يسهل الوصول للجمهور بشكل تفاعلي.

4- قدرتها للوصول لجميع شرائح المجتمع وتقديمها للقضايا المجتمعية والنقاشات المفتوحة مع الشخصيات المؤثرة.

وعليه تم الوقوف على هذه الاعتبارات لهذه الصحف الورقية وتم تحديد هذه الصحف بشكل دقيق كما تمثلت في الجدول الآتي.

الصحيفة الإلكترونية	العدد
صحيفة بوابة أفريقيا الإخبارية	17
صحيفة بوابة الوسط	23
صحيفة المرصد الليبية	19
صحيفة الأنباء الليبية	10
صحيفة فبراير	13
صحيفة العنوان الليبية	18
صحيفة ليبيا الإخبارية	8

صحيفة ليبيا الجديدة	7
صحيفة الليبية اليوم	3
المجموع	118 مبحوثاً

وبناءً على ذلك اعتمد الباحث على العينة العشوائية المنتظمة للصحف الإلكترونية للقائمين بالاتصال المكونة من 118 مفردة كما موضح بالجدول السابق.

أدوات جمع البيانات :

استمارة الاستبانة :

حيث قامت الباحثة بإعداد استمارة الصفات على تساؤلات وبدائل ومقاييس علمية تتمحور حول متغيرات البحث حيث احتوت الاستمارة على (16) سؤالاً و(80) بديلاً وثلاثة مقاييس وبعد عرض هذه الاستمارة على عدد المحكمين في مجال الإعلام والاتصال والبحث العلمي لقياس مدى صلاحيتها وملائمتها لموضوع البحث وتخدم أهدافه وتساؤلاته .

قامت الباحثة بوضع الاستبانة في صورتها النهائية بعد تعديل المحكمين وحذف ما طلب حذفه وإضافة ما تم إضافته وأصبحت الاستمارة جاهزة للقياس وصالحة للبحث وصولاً في شكلها النهائي إلى عدد (13) سؤالاً و (65) بديلاً وثلاثة مقاييس.

حدود المشكلة البحثية :

1 – المجال البشري :

تتمثل في كافه القائمين بالاتصال في الصحافة الرقمية بالدولة الليبية .

2 – المجال الزمني :

وهي المدة التي استغرقت فيه هذا البحث في شهر 8/2025 إلى نهاية شهر نوفمبر 2025 .

3 – المجال المكاني :

يتحدد على الصحافة الإلكترونية التي وقعت عليها الباحثة في الدولة الليبية.

أولاً : الخصائص الديموغرافية للمبحوثين :

الجدول رقم (1) يوضح توسيع المبحوثين حسب النوع

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	93	78%
أنثى	25	21%
المجموع	118	100%

أظهرت بيانات هذا الجدول لتوزيع الخصائص الديموغرافية للقائمين بالاتصال في الصحف الإلكترونية حسب التوزيع الإحصائي والنسب والتكرار قيد البحث من حيث النوع حيث جاءت نسبة الذكور هي الأعلى نسبة بلغت 78% والإناث 25% وهذه النتيجة تعطي مؤشراً لغياب التوازن للهوية الاجتماعية في صناعه المحتوى ،وهذا التفاوت يشيد إلى ضعف تمثيل المرأة في المجال الإعلامي الرقمي، وقد يؤدي لغياب وجهات نظر نسائية في تناول قضايا المصالحة الوطنية خاصة تلك المرتبطة بالعدالة الاجتماعية والتهميش وتمكين المرأة ولا سيما بعض القضايا التي تعالج مشكلات المرأة في المجتمع وهذا ينعكس على ضعف شمولية الخطاب الإعلامي، ويحد في قدرته على مخاطبة جميع شرائح المجتمع مما تستدعي الحاجة إلى ضرورة توطين بيئة آمنة ومهنية للنساء العاملات في الإعلام الرقمي تشمل التدريب البناء وإعلام رقمي جامع لمختلف التنوعات المجتمعية .

جدول رقم (2) يوضح توزيع المبحوثين حسب الفئه العمرية

الفئه العمرية	التكرار	النسبة
من 18 سنة إلى 20 سنة	45	38%
من 21 إلى 25 سنة	34	28%
من 26 إلى 30	21	17%
من 31 فما فوق	18	15%
مجموع	118	100%

بينت نتائج هذا الجدول المرتبط بتوزيع المبحوثين أولاً هم القائمين بالاتصال حسب التوزيع الإحصائي النسب والتكرارات في الصحافة الرقمية حسب العمر حيث جاءت الفئة الأعلى في عمر 18 سنة إلى 20 سنة بنسب بلغت 38% وفي المرتبة الثانية من عمر 21 سنة إلى 25 سنة بنسب بلغت 28% وفي المرتبة الثالثة جاء العمر من 26 سنة إلى 30 سنة بنسب بلغت 17% وفي المرتبة الأخيرة للفئه العمرية من 31 سنة فما فوق بنسبة 15% ، وهذه دلالات لارتفاع نسبة الشباب في الصحافة الإلكترونية القائمين بالاتصال فيما يخلق حيوية إعلامية يقودها جيل قيمي تمثل جيل نشأ في بيئة رقمية مما يمنحهم قدرة عالية على استعمال المنصات الإلكترونية كأدوات للتواصل والتقنيات الحديثة فيما يعزز ديناميكية الصحافة الرقمية، ويجعلها أكثر قدرة على الوصول إلى الجمهور خاصة الشباب، وهذه الفئة وتواجدها في الصحافة الرقمية يعد فرصة لتطوير خطاب إعلامي جديد يركز على المستقبل والتعايش وبناء السلام وبالرغم من ذلك فإن هذه الفئه تحتاج إلى تأهيل مهني وأخلاقي في الصحافة البناء رغم الحماس والقدرة التقنية لهم.

جدول رقم (3) توزيع المبحوثين حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	99	83%
من 11 إلى 15 سنة	9	7%
من 16 سنة إلى 20 سنة	10	8%
من 21 سنة فما فوق	0	0%
المجموع	118	100%

أبرزت نتائج هذا الجدول توزيع المبحوثين القائمين بالاتصال حسب سنوات خبراتهم الوظيفية في العمل بالصحافة الرقمية إلى أن النسبة الأعلى للفئة من خمس سنوات إلى 10 سنوات بنسب بلغت 83% وفي المرتبة الثانية جاء 16 سنة إلى 20 سنة بنسب بلغت 8% وفي المرتبة الثالثة جاء في 11 سنة إلى 15 سنة بنسبة بلغت 7% وأخيراً جاءت من 21 سنة فما فوق بنسبة بلغت 0% وهذه المؤشرات تدل على الخبرة المهنية لدعم المصالحة الوطنية للقائمين بالاتصال في الصحف الإلكترونية لنضج في التعامل مع القضايا الحساسة بأن هذه الفئة تمتلك خبرة كافية تؤهلها لفهم تعقيدات السياق الليبي والتعامل مع قضايا المصالحة الوطنية بحذر واحتراف وهذه السنوات تكسبهم قدرة على التمييز في تقديم خطاب بناء وتغطية السياسات التحريرية نحو إنتاج محتوى يراعي الحياد والتوازن والتعددية لدعم المصالح الوطنية .

جدول رقم (4) يوضح توزيع المبحوثين حسب الوظيفة

الوظيفة	**تكرار**	**نسبه**
محرر المحتوى	48	40%
منسق النشر	33	27%
مدير الوسائط	15	12%
مصمم محتوى	17	14%
محلل البيانات الصحفية	5	4%
مجموع	118	100%

اوضحت نتائج هذا الجدول حسب توزيع الاحصائي النسب والتكرارات للقائمين بالاتصال في الصحف الورقية حسب الوظيفة بالنسب الاعلى في العمل محرر محتوى بنسب بلغت 40% وفي المرتبة الثانية منسق النشر بنسب بلغت 27% وفي المرتبة الثالثة مصمم محتوى بنسب بلغت 14% وفي المرتبة رابعه جاء مدير الوسائط بنسب بلغت 12% واخيرا جاء محلل البيانات الصحفية بنسب بلغت 4% وهذه دلالات مهنيه لوظيفه محرر المحتوى ومنسق النشر ودعم المصالحة الوطنية انطلاقا بان محرر المحتوى العقل التحريري الذي يختار الزوايا ويحدد اللغة ويسوق الرسائل الإعلامية وهذه النسب المرتفعة للمحررين يدل ان عمليه التحرير هي المحرك الاساسي في تشكيل خطاب المصالحة باختيار الموضوعات التي تعزز التسامح والتعايش وتقدم سرديات وطنيه جامعه تعكس التنوع المجتمع بالإضافة الى منسق النشر باعتبارها ضابط الايقاع الرقمي والتفاعلي وهو المسؤول عن توقيت النشر وتوزيع المحتوى التفاعل مع

الجمهور وهذا يدل على اهميه الجانب التقني والتنسيقي لأثار رسائل المصالحة باختيار المنصات المناسبة لنشر المحتوى الحواري.

جدول رقم (5) يوضح توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى	تكرار	نسبه
معهد متوسط	4	3,3
ثانوي وما يعادله	4	3,3
دبلوم دراسات عليا	18	15,2
جامعي وما يعادله	92	77,9
مجموع	118	100%

تشير بيانات هذا الجدول وباستخدام المعاملات الإحصائية للقائمين بالاتصال في الصحافة الورقية بأن أعلى مستوى تعليمي لهم هو جامعي وما يعادلها بنسب بلغت 77.9% وفي المرتبة الثانية دبلوم دراسات عليا وبنسبة 15.2% وفي المرتبة الثالثة بالتساوي كلا من وعهد متوسط أو ثانوي ما يعادله بنسبة 3.3% وهذه دلالات بأن أغلب الصحف الورقية تشمل توظيف الصحفيين دون مستوى الجامعي لامتلاكهم أساسًا معرفياً يؤهلهم لفهم القضايا الوطنية المعقدة مثل المصالحة والعدالة الانتقالية والتنوع المجتمعي مما يُسهم في إنتاج محتوى مدروس متزن ومبني على فهم علمي للسياق السياسي والاجتماعي وقدرتهم على توظيف النظريات الإعلامية لمعالجه الصراعات مما تمكنهم من القدرة على صياغة خطاب إعلامي داعم للمصالحة الوطنية.

جدول رقم (6) يوضح توزيع المبحوثين حسب التخصص

التخصص	تكرار	نسبه
العلوم الإنسانية والاجتماعية	3	2%
علوم التقنية	43	36%
علوم الاتصال والاعلام	66	55%
العلوم الإدارية	6	5%
المجموع	118	100%

أوضحت نتائج هذا الجدول وفق المعاملات الإحصائية النسب والتكرارات للقائمين بالاتصال في الصحافة الإلكترونية حسب التخصيص حيث جاء التخصص الأعلى علوم الاتصال والإعلام بنسب بلغت 55% تم تكليف علوم التقنية بنسب بلغت 36% وفي المرتبة الثالثة العلوم الإدارية بنسبة 6% وأخيراً جاءت العلوم الإنسانية والاجتماعية بنسب بلغت 2% هذا المؤشر مرتبط باختيار القائمين بالاتصال في هذه الصحف الإلكترونية قيد البحث باختيارهم لتخصص الإعلام والاتصال وعلوم التقنية يعطي طابعاً مهنياً وعلمياً لامتلاكهم لمهارات العمل الاعلامي ولا سيما في البيئة الرقمية من خلال تقنيات التحرير وفهم الجمهور واعتمادهم على كوادر مؤهله نظرياً ومهنياً قادرة على إنتاج محتوى يعزز التعايش والحوار والتجانس المجتمعي، ويُسهم هذا التخصص في بناء خطاب إعلامي مسؤول، بالإضافة إلى وجود متخصصين في علوم التقنية يعكس قدرة الصحف الإلكترونية على توظيف أدوات النشر الرقمي وإدارة المنصات وتحليل البيانات التفاعلية، وهذا يمكن هذه المؤسسات الرقمية بتقديم محتوى تفاعلي يعالج قضايا المصالحة المجتمعي.

جدول رقم (7) يوضح توزيع المبحوثين حسب الصحيفة

الصحيفة	التكرار	النسبة
صحيفة بوابة أفريقيا الإخبارية	**17**	**14.40**
صحيفة بوابة الوسط	**23**	**19.49**
صحيفة المرصد الليبية	**19**	**16.10**

صحيفة الأنباء الليبية	10	8.47
صحيفة فبراير	13	11.01
صحيفة العنوان الليبية	18	15.25
صحيفة ليبيا الإخبارية	8	6.77
صحيفة ليبيا الجديدة	7	5.93
صحيفة الليبي اليوم	3	2.54
المجموع	118	100%

كشفت بيانات هذا الجدول باستخدام المعاملات الإحصائية (النسبة، التكرار) لتوزيع المبحوثين حسب الصحف الإلكترونية التي وقع عليها البحث في تعزيز المصالحة الوطنية لمعالجتهم للقضايا الليبية حيث جاءت النسبة الأعلى للقائمين بالاتصال لصحيفة بوابة الوسط بنسبة بلغت (19.49) وفي المرتبة الثانية جاءت صحيفة المرصد بنسبة (16.10) وفي المرتبة الثالثة جاءت صحيفة العنوان بنسبة بلغت (15.25) وفي المرتبة الرابعة جاءت صحيفة بوابة أفريقيا بنسبة بلغت (14.40) وفي المرتبة الخامسة جاءت صحيفة فبراير بنسبة بلغت (11.01) وفي المرتبة السادسة جاءت صحيفة الأنباء الليبية بنسبة بلغت (8.47) وفي المرتبة السابعة جاءت صحيفة ليبيا الإخبارية بنسبة (6.77) وأخيراً صحيفة ليبيا الجديدة بنسبة بلغت (5.93)

وهذه دلالة للتفاوت في نسب القائمين بالاتصال في الصحف الإلكترونية حيث جاء ارتفاع نسب القائمين بالاتصال في صحف بوابة الوسط وصحيفة المرصد وصحيفة بوابة أفريقيا، وهذا يشير إلى أن هذه الصحف تتمتع بحضور رقمي أكثر فعالية وانتشاراً، ماي جعلها بيئة للصحفيين والمحررين لقوة البنية التنظيمية والتحريرية لهذه الصحف لقدرتها على استقطاب الكفاءات الإعلامية، وتمتعها بقدر أكبر من الحرية التحريرية أو الدعم المؤسسي، بالإضافة إلى انخراطها في الخطاب الوطني، أو أكثر التزاماً بتغطية القضايا ذات الصلة بالمصلحة العامة، مما يجعلها أكثر اهتمام للباحثين في هذا المجال.

ثانياً: البيانات المتعلقة بالبحث :

جدول رقم (8) يوضح ما درجة علاقه الأداء المهني للقائمين بالاتصال في الصحافة الرقمية في تعزيز المصالح الوطنية؟

العلاقة / الدرجة	درجة عالية		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
الالتزام بالدقة والتوازن والحياد لتغطيه القضايا	96	81,41	3	2,5	19	16,1	2,788	0,469
فتح مساحات النقاش البناء بين مكونات المجتمع	75	63,6	24	20,3	19	16,1	2,432	0,811
تضمين القيم الوطنية للمحتوى الرقمي	22	%18,6	66	55,9	30	25,4	2,305	0,852
استخدام المنصات الرقمية للتفاعل مع الجمهور المهنية	36	30,5	51	43,2	31	26,3	2,127	0,853
دعم المبادرات المجتمعي التي تدعو للمصالحة	66	55,9	31	26,3	21	17,8	2,297	0,860

تبرز بيانات هذا الجدول وباستخدام المعاملات الإحصائية النسب والتكرارات عن توزيع درجة العلاقة بين الأداء المهني للقائمين بالاتصال في الصحافة الإلكترونية لتعزيز قيم المصالحة الوطنية حيث جاء في المرتبة الأولى لهذ الجدول الالتزام بالدقة والتوازن والحياد وتغطية القضايا بنسبة بلغت 81.41% ومتوسط حسابي بلغ 2. 788% ، وفي المرتبة الثانية جاء فتح مساحات للنقاش البناء بنسبة بلغت 63.6 ومتوسط حسابي بلغ 2.432، وفي المرتبة الثالثة جاء دعم المبادرات المجتمعية بنسبة بلغت 55.9 ومتوسط حسابي بلغ 2.97 ، وفي المرتبة الرابعة جاء استخدام المنصات الرقمية للتفاعل مع الجمهور بالمهنية بنسبة بلغت 30.5 ومتوسط حسابي بلغ 2.127 ، وأخيراً جاء تضمين القيم الوطنية للمحتوى الرقمي بنسبة بلغت 18.6 ومتوسط حسابي بلغ 2.305 وتعطي هذه النتيجة دلالات مهنية ومجتمعية

عميقة من خلال التزامها بالدقة والتوازن والحياد في عرضها للقضايا ذات الأولوية المجتمعية في صدارة هذه المؤشرات يدل على وعي عالٍ لدى الصحافيين بأهمية هذه القيم في بناء الثقة مع الجمهور، ويعكس إدراكًا بأن المصداقية والموضوعية هما أساس التأثير الإيجابي في بيئة ما بعد النزاع، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه الصحافة الرقمية لمنصة حوار في فتح نقاشات البناء بين مكونات المجتمع في دعم المبادرات المجتمعية، وذلك يدل على أن الصحفيين لا يكتفون بنقل الأخبار فقط بل بتفعيل الصحافة كوسيط للحوار والتقريب بين الأطراف المختلفة في تعزيز فاعليتها الاجتماعية في بناء السلام وتعزيز التماسك المجتمعي .

جدول رقم (9) يوضح مستوى تأثير الاتجاهات الوظيفية للقائمين بالاتصال بالصحافة الإلكترونية في تعزيز المصلحة الوطنية؟

المستوى / التأثيرات	مستوى عالي		مستوى متوسط		مستوى ضعيف		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
نشر مفاهيم الحوار وقبول الآخر	104	88,1	12	10,4	2	1,7	2,864	0,390
تعزيز الهوية الجامعة الانتماء الوطني	99	83,9	1,7	14,4	2	1,7	2,822	0,426
تقديم قراءات موضعية الأحداث	112	94,9	2	1,7	4	3,4	2,932	0,313
فتح قنوات تواصل بين الأطراف المتنازعة عبر التغطية	110	93,2	1	0,8	7	5,9	2,924	0,426
إبراز رموز وطنية ومبادرات مجتمعية تدعو للمصالحة	82	69,5	2	1,7	34	28,8	2,678	0,504

تظهر بيانات هذا الجدول وباستخدام المعاملات الإحصائية النسب والتكرارات في توزيع مستوى تأثير الاتجاهات الوظيفية للقائمين بالاتصال بالصحافة الإلكترونية في تعزيز المصالح الوطنية حيث جاء في صدارة هذا الجدول تقديم قراءات موضوعيه للأحداث بنسبة بلغت 94.9 ومتوسط حسابي بلغت 2.932 وفي المرتبة الثانية جاء فتح قنوات تواصل بين الأطراف المتنازعة بنسبة بلغت 93.2 ومتوسط حسابي 2.924 وفي المرتبة الثالثة جاء نشر مفاهيم الحوار وقبول الآخر بنسبة بلغت 68.1 ومتوسط حسابي بلغ 2.864 وفي المرتبة الرابعة جاء تعزيز الهوية الجامعية للانتباه الوطني بنسبة بلغت 83.9 متوسط حسابي بلغ 2.82 وأخيراً جاء إبراز رموز وطنية ومبادرات مجتمعية تدعو إلى المصالحة بنسبة بلغت 69.5 ومتوسط حسابي بلغ 2.678 ما ورد من نتائج هذا الجدول حول الاتجاهات الوظيفية للقائمين بالاتصال تحمل دلالات مهنية ومجتمعية للقائمين بالاتصال في الصحف الورقية بأن هناك وعياً وظيفياً متقدماً لبناء السلام وتقديم قراءات موضوعية للأحداث مما يدل على أن الصحفيين يدركون أهمية التحليل المتنزه والحيادي في بيئة ما بعد النزاع حيث تكون الروايات المتضاربة سبباً في تأجيج الانقسامات مما يؤكد أن الصحافة الإلكترونية الليبية بدأت تتحول من مجرد ناقل الأخبار إلى فاعل معرفي ساهم في تشكيل الوعي الجماعي عبر فتح قنوات تواصل بين الأطراف المتنازعة وقبول الآخر مما يعكس إدراكًا بأن الإعلام يمكن أن يكون منصة للتقريب لا للتفرقة مما يتجاوز عملهم الوظيفية كناقل الأخبار إلى بناء الثقة بين مكونات المجتمع خاصة في ظل غياب المؤسسات الحوارية.

جدول رقم (10) يوضح مستوى الأهداف المحققة من القائمين بالاتصال بالصحافة الإلكترونية في تعزيز المصالحة الوطنية؟

المستوى / الأهداف	درجة عالية		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
بناء الثقة بين مكونات المجتمع للمحتوى الوطني	112	94,9	2	1,7	4	3,4	2,932	0,313
تغطيه جهود المصالحة ومعالجتها المهنية	110	93,2	1	0,8	7	5.9	2,924	0,297

مكافحة خطاب الكراهية والانقسام	51	43,2	38	32,2	29	24,6	2,110	0,865
إدارة التعليقات بروح مسؤولية	107	90,7	5	4,2	6	5,1	2,864	0,451
نقل الأحداث الوطنية دون تحيز أو إقصاء	51	43,2	38	24,6	29	32,2	2,110	0,865

تبين بيانات هذا الجدول وباستخدام المعاملات الإحصائية النسب والتكرارات لتوزيع مستوى الأهداف المحققة من القائمين بالاتصال في الصحافة الإلكترونية لتعزيز المصالحة الوطنية حيث جاءت في المرتبة الأولى بناء الثقة بين مكونات المجتمع للمحتوى الوطني بنسبة بلغت 94.9 ومتوسط حسابي بلغ 2.932 وفي المرتبة الثانية جاءت تغطية جهود المصالحة ومعالجتها بمهنية بنسبة بلغت 93.2 ومتوسط حسابي 2.92 وفي المرتبة الثالثة جاءت إدارة التعليقات بروح مسؤولة بنسبة بلغت 90.7 ومتوسط حسابي 2.864 وفي المرتبة الرابعة جاءت تغطية جهود المصالحة ومعالجتها بمهنية بنسبة بلغت 93.2 ومتوسط حسابي 2.924 وأخيراً جاءت مكافحة خطاب الكراهية والانقسام بنسبة بلغت 43.2 ومتوسط بلغ 2.110 وتبين دلالات هذه النتائج لدور الصحافة الإلكترونية كأداة لبناء الثقة المجتمعية يدل على أن الصحفيين يدركون أن الثقة هي حجر الأساس لأي عملية مصالحة وطنية بتقديم محتوى وطني يُسهم في تقليص الفجوات النفسية والاجتماعية بين الأطراف المتنازعة أو يعزز الانتماء الوطني المشترك عبر تركيزهم بتغطية جهود المصالحة الوطنية ومعالجتها بمهنية تعكس التزاماً واضحاً بالمسؤولية الاجتماعية للصحافة الورقية بتناوله للقضايا الحساسة دون تحيز أو إثارة، وهذا بدوره يعزز دور الإعلام في دعم استقرار السياسي والاجتماعي، بالإضافة إلى إدارة التعليقات والتفاعل مع الجمهور لخلق بيئة آمنة للحوار.

جدول رقم (11) يوضح ما درجة المبادئ الأخلاقية والمهنية للقائمين بالاتصال بالصحافة الإلكترونية في تعزيز المصالح الوطنية ؟

الدرجة / المبادئ	درجه عالية		درجه متوسطة		درجه ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبه	تكرار	نسبه	تكرار	نسبه		
احترام الخصوصية عند النشر الإلكتروني	48	40,7	33	28,0	37	31,4	2,127	0,822
مراجعة المحتوى قبل النشر لضمان المصداقية	82	69,5	36	30,5	0	0%	2,695	0,462
المسؤولية الاجتماعية بنشر ثقافه التسامح	106	89,8	12	10,2	0	0%	2,898	0,304
الحياد والموضعية	105	80,0	1	0.8	12	10,2	2,881	0,350
تغطيه الأحداث بروح جامعه لا تثير الانقسام	104	88,1	2	1,7	12	10,2	2,864	0,390

تشير بيانات هذا الجدول وباستخدام المعاملات الإحصائية النسب والتكرارات لدرجة المبادئ الأخلاقية والمهنية للقائمين بالاتصال في الصحافة الرقمية بأن أعلى درجة جاءت للمسؤولية الاجتماعية بنشر ثقافة التسامح بنسبة بلغت 89.8 ومتوسط حسابي بلغ 2.898، وفي المرتبة الثانية جاء الحياد والموضوعية بنسبة بلغت 80.0 ومتوسط حسابي 2.881، وفي المرتبة الثالثة جاءت تغطية الأحداث بروح جامعة بنسبة بلغت 88.1 ومتوسط حسابي بلغ 2.864 ، وفي المرتبة الرابعة جاءت مراجعة المحتوى قبل النشر لضمان المصداقية بنسبة بلغت 69.5 ومتوسط بلغ 2.695 ، وأخيراً جاء احترام الخصوصية عند النشر الإلكتروني بنسبة بلغت 40.7 ومتوسط حسابي بلغ 2.27 ما ورد نتائج هذا الجدول حول المبادئ الأخلاقية والمهنية للقائمين بالاتصال في الصحافة الرقمية يعكس أن الصحفيين الليبيين في الصحافة الإلكترونية يتبنون دوراً وظيفياً يتجاوز نقل الأخبار إلى التأثير الإيجابي في المجتمع انطلاقًا من مبدأ المسؤولية الاجتماعية في نشر المعلومات والأخبار المهنية تعزز ثقافة التسامح والحياد والموضوعية لإعادة تشكيل الوعي المجتمعي، وتعمل على تفكيك الانقسام مما ينعكس على التحول الوظيفي لدورة

الإعلام في نقل المعلومات إلى فعل ثقافي واجتماعي وهذه المؤشرات تفتح المجال لتطوير عملية التحرير بدمج مفاهيم التسامح والحياد والروح الوطنية.

جدول رقم (12) يوضح ما مستوى المنطلقات المهنية للقائمين بالاتصال بالصحافة الرقمية لتعزيز المصالح الوطنية ؟

المستوى / المنطلقات	درجة عالية		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز التفاعل مع الجمهور	99	83,8	9	7,6	10	8,4	2,86	0,368
تسليط البرامج الحداثية على جهود المصالة الوطنية عبر المنصة	97	82,2	13	11,0	8	6,77	2,76	0,311
تعزيز الحوار المحكم بدعم مبادرات التسامح والتعايش	89	75,4	14	11,8	15	12,7	2,43	0,846
تجنب نشر الأخبار المضللة	65	55,0	28	23,7	25	21,1	2,29	0,381
تجنب التحريض أو الانحياز السياسي	87	37,7	27	19,4	8	6,7	2,31	0,681

تؤكد نتائج بيانات هذا الجدول وباستخدام المعاملات الإحصائية النسب والتكرارات مستوى المنطلقات المهنية للقائمين بالاتصال بالصحافة الرقمية لتعزيز المصالحة الوطنية حيث جاء في الصدارة استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز التفاعل مع الجمهور بنسبة بلغت 83.8 ومتوسط 2.86 وفي المرتبة الثانية تسليط البرامج الحوارية على جهود المصالحة الوطنية بنسبة بلغت 82.2 ومتوسط 2.76 وفي المرتبة الثالثة جاء تعزيز الحوار المجتمعي بدعم المبادرات للتسامح بنسبة بلغت 75.4 ومتوسط بلغ 2.43 وفي المرتبة الرابعة جاء تجنب التحريض أو الانحياز بنسبة بلغت 37.7 ومتوسط بلغ 2.31 وأخيراً جاء تجنب نشر الأخبار المظللة بنسبة بلغت 65.0 ومتوسط بلغ 2.29 هذه الدلالات المهنية الاستراتيجية تحول الصحافة الرقمية إلى منصة تفاعلية للمصالحة مع الجمهور مما يعكس أن الصحافة لم تعد أحادية الاتجاه بل أصبحت منصة حوارية تشاركية، وهذا التفاعل يتيح اشتراك المواطنين في صناعة المحتوى وبناء الروايات الوطنية الجامعية مما يعزز شرعية الإعلام كممثل للمجتمع، والتركيز على البرامج الحوارية عبر المنصات الرقمية مما يدل على الوعي بأهمية المحتوى التفاعلي في معالجه القضايا الأخلاقية وخلق قضاء آمن للنقاش والعمل على تفكيك الصور النمطية، وتعزيز ثقافه الاستماع والتفاهم بين الأطراف المختلفة بدمج مبادرات التسامح والتعايش والخطاب الإصلاحي والإنساني لإعادة بناء النسيج الاجتماعي وهذا بدوره يعكس نحو المنطلقات المهنية نحو الوظيفة التربوية والتوعوية للإعلام لا سيما في بيئة النزاعات .

جدول رقم (13) يوضح ما درجة التحديات التي تواجه القائمين بالاتصال بالصحافة الرقمية في تعزيز دورهم المهني للمصالح الوطنية ؟

الدرجة / التحديات	درجة عالية		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة		
غياب السياسات التحريرية الداعمة للمصالحة	109	92.4	8	6.8	1	0.82	2.915	0.309
ضعف التدريب على الصحافة البناءة	111	94.1	1	0.8	6	5.1	2.932	0.284
الاستقطاب السياسي أو الجمهوري داخل المؤسسات الإعلامية	100	84.7	4	3.4	14	11.9	2.814	0.470
الرقابة أو التضييق على المحتوى المتوازن والمهني	60	71.2	3	2.5	31	26.3	2.686	0.518
ضعف التنسيق بين الصحفيين والمؤسسات الوطنية	84	71.2	31	26.3	3	2.5	2.686	0.518

تبين بيانات هذا الجدول وباستخدام المعاملات الإحصائية النسب والتكرارات لدرجة التحديات التي تواجه القائمين بالاتصال بالصحافة الرقمية لتعزيز المصالحة الوطنية حيث جاء في المرتبة الأولى ضعف التدريب على الصحافة البناءة بنسبة بلغت 94.1 ومتوسط حسابي 2.932 وفي المرتبة الثانية جاء غياب السياسات التحريرية الداعمة للمصالحة بنسبة بلغت 92.4 ومتوسط بلغ 2.915 في المرتبة الثالثة جاء الاستقطاب السياسي أو الجمهوري داخل المؤسسات الإعلامية بنسبة بلغت 84.7 ومتوسط حسابي 2.814 وفي المرتبة الرابعة ضعف التنسيق بين الصحفيين والمؤسسات الوطنية بنسبة بلغت 71.2 ومتوسط حسابي 2.686 وأخيراً جاءت الرقابة أو التطبيق على المحتوى المتوازن بنسبة بلغت 71.2 ومتوسط حسابي بلغ 2.686 هذه المؤشرات التي تعيق الصحافة الإلكترونية في تعزيز دورها المجتمعي ويؤكد الفجوة المعرفية والمهارية في فهم وتطبيق أدوات الصحافة التي تركز على الحلول وبناء الثقة وتقديم تغطيات تساهم في التهدئة لا التصعيد كذلك غياب التدريب المهني في هذا المجال يحد من قدرة الصحفيين على إنتاج محتوى يعزز التفاهم المجتمعي ويعالج القضايا الأخلاقية باحتراف ولا سيما غياب المؤسسات التحريرية يعكس ضعفاً في الإطار المؤسسي الذي يوجه العمل الصحفي نحو أهداف وطنية جامعة يؤدي إلى تشتت الخطاب الإعلامي ويفتح المجال لاجتهادات فردية تفتقر إلى التوازن أو تتأثر بالميول الشخصي أو الضغوط السياسية الأيديولوجية الوسيلة.

النتائج العامة للبحث :

1. أوضحت النتائج أن الصحفيين الليبيين بالصحافة الرقمية قيد البحث النسب الأكبر هم من الذكور بالإضافة إلى الفئة العمرية الأعلى أعمارهم في 18 سنة إلى 20 سنة وكانت الوظيفة الأعلى لهم في طبيعة العمل هم محررو المحتوى وتراوحت خبراتهم ما بين 5 سنوات إلى 10 سنوات وجاءت تخصصاهم العلمية الأعلى علوم الاتصال والإعلام بمستوى تعليمي جامعي وما يعادله.
2. أثبت النتائج أن درجة العلاقة بين الأداء المهني للقائمة بالاتصال بالتصاميم الإلكترونية جاءت النسبة الأعلى الالتزام بالدقة التوازن والحياد لتغطية القضايا، كما أكدت النتائج بأن الاتجاهات الوظيفية للقائمين بالاتصال الأعلى نسبة تقديم قراءات موضوعية للأحداث، كما أوضحت النتائج بأن أكثر الأهداف المحققة للقائمين بالاتصال بالصحافة الإلكترونية الأعلى نسبة بناء الثقة بين مكونات المجتمع للمحتوى الوطني .
3. بينت النتائج بأن أهم المبادئ الأخلاقية المحمية للقائمين بالاتصال بالصحافة الإلكترونية لتعزيز المصالحة الوطنية الأعلى نسبة المسؤولية الاجتماعية بنشر ثقافة التسامح ، كما كشفت النتائج أهم المنطلقات المهنية في استخدام التقنيات الرقمية لتعزيز التفاعل مع الجمهور.
4. كشفت النتائج بأن أهم التحديات التي تواجه القائمين بالاتصال في الصحافة الإلكترونية لتعزيز المصالحة الوطنية في صناعة التدريب على الصحافة البناءة وغياب السياسات التحريرية الداعمة للمصالحة والاستقطاب السياسي داخل المؤسسات الإعلامية.

ثانياً: توصيات البحث

1. دعم السياسات العلاجية الرقمية بوضع التشريعات لوضع أطر الصحافة الرقمية لخدمة المصالح الوطنية.
2. تعزيز التدريب المهني وورش العمل ودورات تدريبية متخصصة للصحافة البناءة الرقمية لتغطية القضايا الوطنية .
3. تشجيع إنتاج محتوى رقمي يعكس التنوع الثقافي والاجتماعي ويعزز قيم التسامح والانفتاح .
4. العمل على توظيف التقنيات الرقمية الصحافية باستخدام أدوات التحليل لدعم اتجاهات الجمهور وتفضيلاته .
5. ترسيخ المعايير المهنية للصحافة الرقمية باعتماد مواثيق تحريرية تضمن الاحترام بالدقة والتوازن والحياد من تغطية الأحداث.
6. إطلاق منصات صحفية متخصصة لا تعالج قضايا التنمية الصحة التعليم وربطها بالمصالح الوطنية.

قائمة المراجع

1. احمد الحداد، المهنية الصحفية والأخلاقيات الإعلامية في عصر التواصل الرقمي. تونس: دار المعرفة، (2018).
2. إحسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية الحديثة، دار وائل للنشر، عمان، 2010
3. احسان محمد الحسن، دور الأسرة العربية في تنمية المسؤولية الاجتماعية. شؤون عربية، مجلة شهرية تصدرها وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 98، تونس1999.
4. اسماعيل سليمان أبو جلال ،الإذاعة ودورها في الوعي الأمني ط .1 ،دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .
5. إيمان جابرشومان، الأبعاد الاجتماعية للعمل التطوعي، ودورها في عملية التماسك الاجتماعي في المجتمع السعودي، ورقة علمية مقدمة في ندوة العمل التطوعي وآفاق المستقبل، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1433ه .
6. جميل محمد قاسم، فعالية برنامج إرشادي لتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب المرحلة الثانوية رسالة ماجستير، قسم علم النفس، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .
7. حاتم علي العسولي، المعايير المهنية والأخلاقية للصحافة الإلكترونية الفلسطينية: دراسة تحليلية مقارنة بين صحيفتي القدس ونيويورك تايمز. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان، 2017.
8. حسن سليم، المعالجة الإخبارية في الفضائيات العربية: دراسة تحليلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 2016
9. حسين شفيق، الإعلام الإلكتروني، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، 50 شارع الشيخ ريحان، عابدين القاهرة، 2005.
10. خالد إبراهيم الشمري، "الممارسات الاجتماعية للشركات الخاصة في السعودية وأثرها على المجتمع المحلي"، مجلة الإدارة والتنمية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 2015.
11. خالد زعموم، السعيد بومعيزة، التفاعلية في الإذاعة، أشكالها ووسائلها، سلسلة وبحوث ودراسات إذاعية، تونس، 2007.
12. خالد عبد الرحمن، التنوع الثقافي والاجتماعي في الإعلام الرقمي الليبي. طرابلس: جامعة الزاوية، كلية الإعلام، (2021).
13. خالد غسان المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية- ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، 2014م.
14. خالد محمد السعدي، "الإعلام المسؤول والمسؤولية الاجتماعية: دراسة نقدية"، مجلة الإعلام والاتصال، جامعة البحرين، 2017.
15. خالد محمد غازي ، الصحافة الإلكترونية والتقنية الرقمية مفاهيم تأسيسية، عربية دار النسب، وكالة الصحافة العربية الدولة ، مصر ، 2022
16. خائد يوسف الطويل، مواقف الصحفيين الأردنيين نحو الأبعاد المهنية والأخلاقية للشبكات الإخبارية الإلكترونية الأردنية: دراسة مسحية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس، 11(1)، 2020.
17. رائد يوسف الطويل، مواقف الصحفيين الأردنيين نحو الأبعاد المهنية والأخلاقية للشبكات الإخبارية الإلكترونية الأردنية: دراسة مسحية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة السلطان قابوس، 11(1)، 2020.
18. رانيا سليمان، مكافحة الأخبار المضللة في الإعلام الرقمي العربي. بيروت: دار الفكر الإعلامي، (2020)
19. الرجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساتها العلمية ، سوريا ، دار النشر دار الفكر المعاصر، 2022
20. الرجاء وحيد دويدري ، البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسه العملية ، سوريا ، دار ابن كثير 2001
21. رحمة الله زاهد، "مؤسسات العمل الخيري والمسؤولية الاجتماعية"، ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الإسلامي العالمي للشباب والمسؤولية الاجتماعية، جاكارتا، 2010

22.ريم محمد الخالدي، "أثر العمل التطوعي في تعزيز الانتماء الاجتماعي لدى الشباب"، مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة عمان الأهلية، عمان، 2016.
23.درويش اللبان، الصحافة الالكترونية دراسات تفاعلية وتصميم المواقع، ط1 الدار المصرية اللبنانية، 2005.
24.سامي البكري، التحول الرقمي للصحافة الوطنية في الدول العربية. بيروت: مركز دراسات الإعلام الحديث، (2020)
25.سامي عبد الله الفهيد،"أثر العمل التطوعي على تطوير مهارات الشباب الاجتماعية في المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك عبد العزيز، 2017.
26.سامي فحجان، التوافق المهني والمسؤولية الاجتماعية وعلاقتهما بمرونة الأنا لدى معلمي التربية الخاصة، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2010
27.سعد ولد جاب الله، الهوية الثقافية العربية من خلال الصحف الإلكترونية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
28.سليمان صالح، أخلاقيات الإعلام وقوانينه. ط 4. دار الفلاح للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014
29.سليمان عبد الله العقيل، "المسؤولية الاجتماعية تجاه الأمن"، ورقة علمية مقدمة في مؤتمر العمل التطوعي والأمن في الوطن العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2000
30.سمر محمد المالكي، مدى إدراك طالبات الدراسات العليا بجامعة أم القرى لمجالات العمل التطوعي للمرأة في المجتمع السعودي، رسالة ماجستير، قسم التربية الإسلامية، كلية التربية، مكة المكرمة، 2010.
31.سهير صفوت، المسؤولية الاجتماعية للشباب في حماية الأمن الثقافي والاجتماعي للمجتمع المصري ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الإسلامي العالمي للشباب والمسؤولية الاجتماعية، جاكارتا، 2010 .
32.الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. المسؤولية الاجتماعية للقطاعين العام والخاص: حالة دولة لبنان، بيروت، 2010.
33.صفاء برغش خوالدة، المعايير المهنية والأخلاقية التي تحكم أداء الإعلاميين الأردنيين في غرف الأخبار: دراسة مسحية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2021.
34.طاهر محسن والعامري الغالي،، صالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
35.عادل العبيدي، الإعلام وإدارة الصراع: دراسة في آليات التهدئة والحوار. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.
36.عامر خالد أحمد، العوامل الداخلية المؤثرة على الأداء المهني للصحفيين العاملين في وكالة الأنباء الأردنية. مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، 6(6)، 2021.
37.عباس مصطفى صادق، الإعلام الجديد: دراسة في مداخله النظرية وخصائصه العامة، البوابة العربية لعلوم الإعلام والاتصال، 2011م .
38.عبد الرحمن سعود المطيري، "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في تنمية المجتمع المحلي" مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة الملك سعود، 2018.
39.عبد الكريم علي الدبيسي، المعايير المهنية للصحافة الإلكترونية الأردنية. المجلة العراقية للمعلومات، المجلد 12، العدد 1-5، 2011.
40.عبد الله الرمضان، أخلاقيات العمل الإعلامي. دمشق: دار الفكر. 2015
41.العبد الله سنو، الاتصال في عصر العولمة، الدور والتحديات الجديدة ،الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1999.
42.عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الاقتصادي، دار المعرفة الجامعية: الإسكندرية، 2003.
43.عبد الله ناصح علوان، التكافل الاجتماعي في الإسلام، دار السلام للطباعة والنشر: القاهرة، 1998.
44.عبيد علي آل مظف، علم اجتماع الحياة الاقتصادية، مكتبة الشقري، جدة، 2013.
45.عزام علي عنانزة، العوامل المؤثرة على الأداء المهني للصحفيين العاملين في المواقع الإخبارية الأردنية: دراسة مسحية. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، 15(2)، 2017.
46.فاطمة الشامي، الإعلام والمصالحة الوطنية في المجتمعات العربية. عمان: دار الشروق، (2021).
47.فضيل دليو، مقدمة في وسائل الاتصال الجماهيرية، ط1 ديوان المطبوعات الجزائرية الجزائر1999.

48. فيصل محمد عبد الغفار، شبكات التواصل الاجتماعي، ط1، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2015م.
49.ليلى مصطفى، دور الإعلام في تعزيز الوعي بالقضايا الوطنية. القاهرة: دار المعارف، (2019).
50.محمد حجازي، الإعلام والنزاعات الاجتماعية: مقاربات نظرية وتطبيقية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2017.
51.محمد حسام الدين، المسؤولية الاجتماعية للصحافة. بدون طبعة. الدار اللبنانية المصرية، القاهرة، مصر، 2003.
52.محمد الجواد، دراسات في النظرية الاجتماعية المعاصرة، جامعة القاهرة: مصر، 2000.
53.محمد عبد الله، الإعلام الرقمي ودوره في تعزيز الهوية الوطنية. القاهرة: دار الفكر العربي، (2020).
54.محمد عبد الله الزهراني، "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية المستدامة"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، العدد 22، الرياض، 2015.
55.مصطفى محمود عبد السلام، الشباب والعمل التطوعي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مجلة الوعي الإسلامي، عدد 532، الكويت، 2010.
56.منى سعيد الحديدي، سلوى إمام علي، الإعلام والمجتمع الدار المصرية اللبنانية القاهرة 2004.
57.محمود بدر، التحرير الصحفي بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار العالم العربي. 2010
58.محمود حسن، الإعلام الرقمي وأثره على الوعي الوطني. القاهرة: دار النهضة العربية، (2021).
59.محمود فطافطة، علاقة الإعلام الجديد بحرية الرأي والتعبير في فلسطين: الفيسبوك نموذجا، رام الله: المركز الفلسطيني للتنمية والحريات، 2012م.
60.ميسون مشرف، التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009 .
61.ناهدعبد المجيد، الإعلام والموضوعية: دراسة في بنية التغطية الإخبارية. القاهرة: دار العين. 2012.
62.نورة محمد الدوسري، "دور المؤسسات التعليمية في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطلاب"، مجلة التربية والمجتمع، جامعة الملك سعود، 2016.
63.هدى خالد العبدالله،"دور العمل التطوعي في تعزيز التماسك الاجتماعي للشباب في المجتمع السعودي"، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 2016.
64.الهيأة العربية للبث الفضائي. تقرير واقع الإعلام العربي. عمّان: الهيأة العربية للبث الفضائي، 2019.
65.وهيبة مقدم، المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي، ورقة علمية مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي، جامعة عبد الحميد بن باديس، الجزائر، 2011 .
66.يوسف العسّاف، الإعلام الجديد وتشكيل الوعي الاجتماعي. عمّان: دار المسيرة، 2018.
67.يوسف القمودي، الإعلام الرقمي والمشاركة المجتمعية: دراسة ميدانية في ليبيا. طرابلس: جامعة طرابلس، كلية الإعلام، (2020).